



Volume 8, Issue 2, February 2021, p. 28-60

Istanbul / Türkiye

Article Information

Article Type: Research Article

This article was checked by iThenticate.

Article History:

Received

26/01/2021

Received in revised form

14/02/2021

Available online

15/01/2021

THE HISTORY OF THE FOREIGN CONCESSIONS IN IRAN QAJAR PERIOD AS A SAMPLE

Farah Sabir ¹

Abstract

The theme of the foreign concessions in Iran considers from the most important subjects in the Iran's modern history, because its traces touched every side of the Society and the States sides in this big and important Country in the Middle East, as Iran was for different consideration in the place of the concern of the emulation of the power full forces in the scope of its early concern to find influence places for her in the Arabic Gulf area and the Middle east in general, to open in front of her the way of the surveillance and setting the Economics and political benefits.

The current study aims on the way of observation and the historic continuation and the analysis to put the light on a very important period from the west submerge in Iran, during the Qajar Iran period. Historical; the Anglo - Russian competition continuous, which took competition form and struggle alongside of the nineteenth century, and the beginning of the twentieth century, as a lonely element and systematics, and very strong influence in the Iran interior and external policy. It is impossible to understand numerous sides of the developments which happened in the modern Iran, whether on the local policy, and may be at the same level on the level of the external policy, except on the light of understanding the nature of the relations which banded Iran with these great forces, which took what we can describe: nature of struggle – cooperation on the spot light on the strength balance, which had been imposed by these surveillance forces, which had been continued for long decades expanded until the first quarter of the twentieth century .Also, this study prepares the opportunity to know the trace which had been left behind of the west submerge, and the Iran connection with the international capitalist market, on the international socialist and economic structures in this country, and the deep alteration which starts to

¹ Dr., University of Baghdad, farahsabir2012@gmail.com

observe it, whether on the duty of the country and its structure, or on the economics level.

Keywords: Qajar, Iran, concessions, Russia, Britain.

تاريخ الامتيازات الأجنبية في ايران العهد القاجاري أنموذجاً د. فرح صابر²

الملخص

يمثل موضوع الامتيازات الأجنبية في ايران واحداً من اهم المواضيع في تاريخ ايران الحديث، اذ امتدت آثارها الى كل جانب من جوانب المجتمع والدولة في هذا البلد الذي يحتل موقعا استراتيجيا مهما في الشرق الاوسط. وحظت ايران على الدوام باهتمام كبير من جانب القوى الكبرى التي تنافست منذ وقت مبكر بغية الاستحواذ على مواقع نفوذ لها في منطقة الخليج العربي والشرق الاوسط عموماً، تمهد لها سبل الهيمنة وتحقيق النفوذ الاقتصادي والسياسي.

وتهدف الدراسة الحالية باتباع آلية الرصد والتحليل الى تسليط الضوء على حقبة مهمة من تاريخ تنافس القوى الكبرى على ايران خلال العهد القاجاري، والذي قاد تدريجياً الى تعميق التغلغل الغربي في هذا البلد. فمنذ البداية اتخذت المنافسة الانكولو - روسية طابعاً صراعياً، الا فيما ندر، عندما اضطر الطرفان الى اجراء التسويات المتبادلة لحماية نفوذهما في ايران. وشكّل هذا التنافس الذي اتخذ شكلاً ظاهرياً احياناً، ومستتراً او خفياً في اوقات اخرى، على امتداد القرن التاسع عشر والرابع الاول من القرن العشرين عنصراً شديداً الاهمية والتأثير في توجيه سياسات ايران داخلياً وخارجياً.

وبالطبع لا يمكن فهم وتحليل العديد من التطورات التي مرّت بها ايران في تاريخها الحديث، سواء على الصعيد الداخلي المحلي، او الخارجي الا في سياق ادراك طبيعة العلاقات التي ربطت ايران بهذه القوى المهيمنة التي فرضت معادلات القوة الخاصة بها على امتداد فترة نفوذها في هذا البلد.

واخيراً فان الدراسة توفر الفرصة لمناقشة الآثار الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية التي خلفها التغلغل الغربي، واتصال ايران بالسوق الرأسمالية العالمية على التكوينات الاجتماعية والاقتصادية فيها، والتغيرات العميقة التي نجمت عنها، ان كان على مستوى وظيفة الدولة وبنيتها، او على مستوى الاقتصاد، والتي كادت في نهاية الامر ان تطيح بالهيمنة الغربية على هذا البلد الشرق الاوسطي المهم. لذا كان من مصلحة هذه القوى الكبرى، ولاسيما بريطانيا التحرك سريعاً لمنع توجه الاحداث في ايران بالصد من مصالحها الواسعة والمتشعبة فيها.

الكلمات المفتاحية: القاجار، ايران، الامتيازات، روسيا، بريطانيا

المقدمة

يُعد موضوع الامتيازات الاجنبية في ايران اهم المواضيع في تاريخ ايران الحديث واطرها، لان اثارها مست كل جانب من جوانب المجتمع والدولة في هذا البلد الكبير والمهم في الشرق الاوسط. وكانت ايران لاعتبارات شتى موضع اهتمام القوى الكبرى المتنافسة في اطار اهتمامها المبكر بايجاد مواقع نفوذ لها في منطقة الخليج العربي والشرق الاوسط عموماً، تفتح امامها سبل الهيمنة، وتحقيق المكاسب في شتى المجالات.

والدراسة الحالية تهدف عن طريق الرصد، والمتابعة التاريخية، والتحليل، الى القاء الضوء على حقبة مهمة من تاريخ التغلغل الغربي في ايران في العهد القاجاري. فتاريخياً تواصلت المنافسة الانكلو- روسية التي اتخذت في غالب الاحيان شكلاً صراعياً على امتداد القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كعامل منظم ووحيد، وشديد التأثير، في سياسات ايران الداخلية والخارجية. ولا يمكن فهم جوانب عديدة من التطورات التي جرت في ايران الحديثة، ان على مستوى السياسة المحلية، وربما بالقدر نفسه على مستوى السياسة الخارجية، الا في ضوء فهم طبيعة العلاقات التي ربطت ايران مع هذه القوى الكبرى، والذي اتخذ ما يمكن وصفه بطابع التصارع- التعاون في ضوء معادلات القوة التي فرضتها هذه القوى المهيمنة، والذي استمر لعقود طويلة امتدت حتى الربع الاول من القرن العشرين.

كما تهئ الدراسة الفرصة لمعرفة الاثار التي خلفها التغلغل الغربي، واتصال ايران بالسوق الرأسمالية العالمية على التكوينات الاجتماعية والاقتصادية في هذا البلد، والتغيرات العميقة التي بدأ يشهدها سواء على مستوى وظيفة الدولة وبنيتها، او على مستوى الاقتصاد.

والسؤال الجوهرى الاخر الذي تطرحه الدراسة يتعلق بمدى استجابة القاجار للتحدي الغربي الذي تمثل بالاختراق الاقتصادي والسياسي لايران، وهل نجحوا في الاستجابة الواعية له، ام العكس هو الصحيح، عندما قاد الفشل في الاستجابة لهذه التحديات الى تحولات عميقة اثرت على علاقة شاهات القاجار بمواطنيهم، وتركت اثارها على مصير النظام القاجاري برمته.

مدخل تاريخي

بدأت اوربا منذ القرن الخامس عشر تشهد تغيرات اجتماعية واقتصادية مهمة. أذ بدأت تظهر اولى العلاقات الرأسمالية في الانتاج الذي ادى الى نمو التبادل البضاعي، وتراكم رأس المال، وبداية ظهور وحدات سياسية متماسكة. كما ان حمى الاستكشافات الجغرافية والبحث عن الاسواق الخارجية، والتجارة مع الشرق سيطرت على معظم القوى الاوروبية الرئيسية آنذاك.

كانت ايران اولى الاقطار التي جلبت اهتمام القوى الاوروبية المتنافسة لاسباب عديدة، فأنها كانت احدى القوتين الرئيسيتين في الشرق الى جانب الدولة العثمانية، كما انها ظلت تؤلف طريقاً تجارياً مهماً بين اوربا والشرق الاقصى، بالرغم من تراجع هذا الدور بفعل الاستكشافات الجغرافية. وقد حدث اول اتصال مباشر بين ايران والقوى الاوروبية في اواخر القرن السادس عشر

حينما جاء الشاه عباس الكبير (1529-1588) الى الحكم. ففي تشرين الثاني عام 1598 استقبل الشاه في بلاطه بعثة انكليزية برئاسة انطوني شيرلي. ضمت البعثة اضافة الى اخيه روبرت شيرلي ستة وعشرين رجلاً. وكان هدف البعثة الحصول على تسهيلات وامتيازات للتجارة الانكليزية مع ايران، ومحاولة اقناع الشاه بتشكيل تحالف مع القوى الاوروبية ضد الدولة العثمانية. وقد تناغمت اهداف البعثة مع خطط الشاه عباس الذي كان يتهيأ في حينه للحرب ضد العثمانيين (لوريمر، د.ت، ص24). وعلى

اثرها اصدر الشاه مرسوماً ملكياً " فرمان " يأمر فيه بتوفير الحماية الكاملة للتجار الغربيين الذين يتاجرون مع ايران بثرواتهم، وضمان ممارسة طقوسهم الدينية بكل حرية (أمين، 1977، ص21).

سعت شركة الهند الشرقية الانكليزية التي تأسست عام 1600 بهدف المتاجرة مع الشرق الى توثيق علاقاتها التجارية مع ايران، بعد ان بدأت نشاطاتها بالمتاجرة مع الهند أولاً. وقد نجحت الشركة التي ارسلت مبعوثين عنها الى ايران في عام 1651 لاستطلاع الوضع فيها، بالحصول على امتيازات جديدة للتجار الانكليز مع الشاه (أمين، 1977، ص ص 13-14).

كما حظيت الشركة بامتيازات اخرى في ايران بعد اتفاقية "ميناب" التي عقدها مع الشاه عباس في كانون الثاني عام 1622 والتي كانت اهم بنودها اعفاء التجار الانكليز من الرسوم الكمركية في هرمز وكمبرون والموانئ الايرانية الاخرى على الخليج، مقابل مساعدته في تقديم الدعم البحري اللازم له لطرد البرتغاليين من هرمز، علاوة على مساعدة ايران لاستعادة سيادتها على بعض المناطق في سواحلها الشرقية التي كان قد احتلها البرتغاليون (قاسم، 1985، ص ص 99-101؛ العابد، 1979، ص24).

كذلك فان الهولنديين الذين دخلوا حلبة المنافسة مع الانكليز والبرتغاليين عندما اسسوا شركة الهند الشرقية الهولندية عام 1602 للمتاجرة مع الشرق، حصلوا على فرمان من الشاه عباس عام 1623، تضمن امتيازات وتسهيلات تجارية للتجار الهولنديين (الربيعي، 1979، ص ص 37-45). لذلك يعد بعض المؤرخين خطوة الشاه هذه أنها اسهمت في ادخال المنطقة ضمن دائرة الصراع والتنافس بين القوى الاوربية (الخولي، وآخرون، 1967، ص ص 442-443).

غير ان اهتمام روسيا بأيران برز بشكل واضح في عهد بطرس الكبير (1682-1725). فقد كان القيصر الروسي يخطط من اجل السيطرة على تجارة الحرير الايراني، وعلى بحر قزوين. ففي عام 1711 نجح الروس في اقناع تجار الحرير في ايران، الذين كانوا من الارمن اساساً، بتصدير الحرير الايراني الى اوربا عن طريق روسيا بدلاً من اراضي الدولة العثمانية. وعزز الروس نجاحهم هذا بعقد اتفاق مماثل مع التجار الانكليز لتصدير بضائعهم الى ايران عن طريق الاراضي الروسية، الى جانب الحرير الذي كانوا يصدرونه الى اوربا (Benjamin, 1887, PP. 416-417).

وفي الاطار نفسه ارسل القيصر في العام 1715 سفيراً الى ايران يمثل بلاده هناك، ولاقناع الشاه بعقد معاهدة تجارية بين الطرفين. وقد اثار وصول السفير الروسي الى البلاط الايراني الدول الاوربية الاخرى (احمد، 1985، ص15؛).

Lockhart, 1958, p. 59 وفي عام 1717 تم ابرام معاهدة بين روسيا وايران منحت التجار الروس حرية ممارسة تجارتهم في انحاء ايران دون قيود. وبعد عامين تم تعيين قنصل روسي في رشت (احمد، 1985، ص 15؛ Lockhart, 1958, P. 59).

ولعل اوضح الاشارات على اهتمام الروس بايران تمثلت في قيام بطرس الكبير بقيادة الحملة العسكرية المعروفة تاريخياً بأسم "المسيرة الفارسية 1722-1723" (1) التي توجهت نحو ايران. وامام تراجع القوات الايرانية اضطر الشاه طهمااسب الثاني (1722-1732) الى توقيع "معاهدة تحالف" مع روسيا في الثاني عشر من ايلول عام 1723. فأضافه الى الاراضي التي تنازلت عنها ايران لصالح روسيا والتي شملت مدن دربند وبأكو، ومقاطعات كيلان ومازندران واستراباد، تضمنت المعاهدة ايضاً بنوداً عديدة اهمها، ضمان حرية التجارة والتنقل بين الطرفين، مقابل دعم الروس للشاه للبقاء في الحكم. (الكسييف، وآخرون، 1974، ص4؛ Lockhart, P. 24)

وبعد وفاة بطرس الكبير، واصلت روسيا تعزيز مكاسبها في إيران. ففي عام 1732 وقعت الدولتان معاهدة رشت التي تضمنت امتيازات اقتصادية للروس بما فيها إعفاء تجارتهم التي تمر بإيران من الضرائب (Curzon,1966,PP.734-35) Ivanov,1952,P.8 . وفي معاهدة كنجة التي وقعت عام 1753، والتي أعاد فيها الروس للإيرانيين مدينتي دربند وباكو التي كانت إيران قد خسرتها أثناء حملة بطرس الكبير على الأراضي الإيرانية، أكدت المعاهدة من جديد مصالح روسيا التجارية في إيران (Curzon,1966,PP.734-35; Ivanov,1952,P.86).

ومع نهاية القرن الثامن عشر كانت المصالح الروسية في إيران توالي صعودها، خصوصاً مع عصر الامتيازات الأجنبية التي دشنها القاجار بعد وصولهم إلى السلطة في إيران خلال الحقبة (1796-1925).

تغلغل المصالح البريطانية في إيران

كانت إيران بنظر الكثير من ساسة الإنكليز تمثل موقعاً مهماً تحاذي الهند "أثمن جوهرة في التاج البريطاني الجميل" كما وصفها العديد من الباحثين. فكان لابد وأن تبقى بمنأى عن تغلغل روسيا والمانيا والدول الأخرى (إفشار، جلد2، ص ص 10-11؛ Curzon,1966,PP.735-36). ولم يتوان الإنكليز عن السعي من أجل الحصول على مكاسب اقتصادية في إيران إن لم تكن أكثر من الامتيازات الروسية فعلى الأقل موازية لها (Curzon,1966,PP.725-760). في حين كانت السياسة البريطانية في هذه الفترة توالي صعودها في إيران "كواقعة دموية تؤكد خلود الشر" كما يشير صاغية (صاغية، 1978، ص9)، وبالتحديد في هذه الحالة، خصوصاً بعد أن قام البريطانيون، الذين كانوا يريدون موازنة الانتصار الروسي في إيران بعد عقدهم لمعاهدتي كولستان (1813) وتركمانجاي (1828) بغزو جنوب إيران وجعل أفغانستان منطقة محايدة، وعازلة بينهم وبين الروس والإيرانيين لحماية المصالح البريطانية في الهند. واثراً لنجاح الغزو فرضت بريطانيا اتفاقية باريس عام 1857 على إيران (إفشار، جلد2، ص ص 532-536؛ لوريمر، د.ت)، ص ص 2906-2911). وكانت بريطانيا منذ عام 1848 قد وقعت اتفاقاً مع إيران تم بموجبه إعفاء البضائع البريطانية من الضرائب.

وفي عام 1862 حصل البريطانيون على امتياز مهم من ناصر الدين شاه (1848-1896) حينما سمح لهم بمد خطوط التلغراف عبر إيران إلى الهند. وقد امتد الخط الذي تم إنجازه في أواخر العام 1864 من مدينة خانقين العراقية مخترقاً كرمشاه وهمدان إلى طهران. ومن هناك امتد عبر أصفهان وشيراز إلى ميناء بوشهر على الخليج العربي، لينتهي الخط إلى كراتشي. وحصلت إيران لقاء هذا الامتياز على 30000 تومان سنوياً من بريطانيا مقابل قيامها بدفع تكاليف إنشاء هذا الخط (إفشار، جلد2، ص ص 336-335; Aitchison,1933,PP.177-178). وقد وسعت شبكة التلغراف الإيرانية لاحقاً بموجب اتفاقيتين بين إيران وبريطانيا خلال عامي 1865 و1872، وبذلك أصبح خط الهند-أوروبا البرقي يمر من لندن على طول شواطئ البحر الأسود، ومن خلال الأراضي الروسية مباشرة إلى طهران، ومن ثم امتداده عبر الأراضي الإيرانية إلى الهند. وقد هيا هذا الامتياز مجالاً واسعاً لبريطانيا لزيادة تغلغلها في الهند وحوض الخليج العربي، وإحكام سيطرتها على هذه المنطقة الغنية والمهمة (Essawi,1971,P.175; Sykes,1958,P.11).

فترة أو حقبة "صيد الامتيازات" (Abrahamian,1982,P.55) كما يصفها أبراهاميان، انتعشت مع الامتياز الشامل الذي حصل عليه البارون دي رويتر في العام 1872 والذي وصفه اللورد كرزنب "الامتياز القنبلة" (Curzon,1966,P.480). لأنه

منح امتيازات كثيرة للشركة البريطانية صاحبة الامتياز. اذ تضمن حق بناء خطوط السكك الحديدية في انحاء ايران، وحق البحث عن جميع انواع المعادن فيها، عدا الاحجار الكريمة والذهب التي كانت حكرًا على الشاه، وكذلك حق استغلال الثروات الطبيعية مع حق منحها لاي شركة اخرى (تيموري، 1332، ص ص 197-202؛ طاهري، 1354، ص 463؛ هرشلاغ، 1973، ص 194). وكما علق كرزني فان " الاتفاقية كانت تحوي التسليم الكامل لثروات المملكة الى ايدي اجنبية وهذا ما لم يكن يُحلم به، ولم يتم تحقيق مثله في التاريخ" (Curzon, 1966, P.480).

بلغت مدة الامتياز سبعين عاما مقابل 40000 جنيه استرليني مُنحت لايران، وبعد ان قدم رويتر رشايي كثيرة لحاشية الشاه، ولشخص الشاه نفسه (تيموري، 1332، ص ص 106-109؛ افشار، 1336، جلد دوم، ص ص 774-775). تمتعت الشركة بحماية كاملة رغم ان مركزها كان في لندن. فكان على الحكومة الايرانية توفير العمال لها بارخص الاثمان، اضافة الى اعفائها من الضرائب. كما كان الاتفاق المبرم معها من قبل ايران ينص على اعطاء 15-20% من ارباح الشركة لايران، ولكن كان من السهل على الشركة ان لا تصرح بارباحها الحقيقية، ولذلك لم يكن بإمكان الحكومة الايرانية ان تعرف بقيمة تلك الارباح في كل الاحوال، وهذا ما اثار الاستياء ضدها في اوساط فئات عديدة من الايرانيين، بما فيها الاوساط المقربة من الشاه نفسه. ولا يمكن اغفال الدور الذي ادته روسيا في الضغط على الحكومة الايرانية، لانها وجدت في الامتياز الممنوح لشركة رويتر تهديداً لمصالحها، خاصة وان الشركة كان لها مطلق الحرية في التنقيب في أي مكان تريده في ايران. وقد نجحت روسيا في تحريض عناصر فاعلة في المجتمع الايراني، للوقوف بوجه الامتياز فتم الغائه من قبل الشاه، خاصة بعد اخفاق رويتر في توفير الاموال اللازمة لتنفيذ المشروع (افشار، 1336، جلد 2، ص ص 755-776؛ لنشوفسكي، 1975، ص 61؛ Algar, 1973, P.11).

ومن المهم الاشارة الى ان محاولات رويتر المتكررة لدفع الحكومة البريطانية للتدخل المباشر في متابعة الاتفاقية لم توث ثمارها، وذلك لان البريطانيين كانوا مدركين ان اي تدخل من هذا النوع سيثير، حتماً، حفيظة الروس، الذين كانوا سيجدون في ذلك ذريعة كافية للتدخل، فيما لو شعروا بتأييد رسمي بريطاني للاتفاقية (ساساني، 1338، ص 78؛ افشار، 1336، جلد دوم، ص 791؛ Essawi, 1971, P.1). والاهم من ذلك ان تقديم هذا الدعم كان سيؤثر على خلافات لندن مع بطرسبورغ بخصوص افغانستان. وكانت العاصمتان قد دخلتا منذ العام 1869 في مفاوضات مباشرة بشأن التوسع الروسي في اسيا الوسطى، لاسيما في افغانستان، والذي اثمر لاحقاً عن توقيع اتفاقية كرانويل-كورجاكوف عام 1873. بموجبها تعهدت روسيا بعدم التدخل في شؤون افغانستان، وعدّ الاخيرة خارجة عن دائرة عملياتها في منطقة اسيا الوسطى (ساساني، 1338، ص 79؛ افشار، 1336، جلد 2، ص ص 785-789).

ومع ذلك فأن الحكومة البريطانية، وبعد اقل من عقد على الغاء امتياز رويتر، مارست ضغوطها على الحكومة الايرانية لحصول رعاياها على امتيازات بغرض تثبيت مصالحها في ايران. وهكذا افلحت في العام 1884 في حمل ايران على منح البارون رويتر امتيازاً لمد خطوط السكك الحديدية في ايران، مما اثار المخاوف الروسية من جديد بشأن مصالحها هناك، لاسيما في المقاطعات الشمالية الغربية، التي كانت مجالاً حيوياً لروسيا القيصريّة (العيلة، 1986، ص 238).

وفي عام 1888 حصلت شركة لنج البريطانية على امتياز اخر بخصوص حق الملاحة في نهر الكارون (Ramazani, 1966, P.68). وتكمن اهمية هذا الامتياز من خلال كون الكارون كان النهر الوحيد الصالح للملاحة في ايران، كما كان يكشف عن ترابط المصالح البريطانية في ايران والعراق، لان الملاحة النهرية في العراق كانت تعتمد ايضاً على شركة لنج.

اثار الامتياز معارضة شعبية واضحة، غير ان المعارضة الاعنف جاءت من جانب الروس. ففي سلسلة من اللقاءات التي عقدها السفير الروسي في طهران بالوكالة مع الصدر الاعظم امين السلطان (1885-1896) اكد الدبلوماسي الروسي للمسؤول الايراني؛ ان الامتياز يتعارض مع مصالح ايران من جهة، وانه يشكل ضربه قوية تُوجه الى مصالح الروس من الوجهة الاقتصادية والسياسية من جهة اخرى (تيموري، 1332، ص170). وعدت صحيفة "القفقاس" الرسمية في عددها الصادر بتاريخ السابع والعشرين من تشرين الثاني الامتياز "اغتصاباً للسوق الايرانية من جانب البريطانيين، وتهديداً مباشراً لتجارة الروس في المنطقة" (تيموري، 1322، صص 173-174).

وقد حاول البريطانيون اقناع الحكومة الايرانية بمنحهم امتيازاً آخر لمد خط حديدي من اعالي الكارون الى طهران، فتجددت المعارضة الروسية مرة اخرى، بل وصل الامر ببعض الاوساط الروسية الى مطالبة حكومتها بضرورة وضع ايران تحت الحماية الروسية (العيلة، 1986، ص241؛ Ramazani, 1966, P.6). وتمكنت الحكومة الروسية اخيراً من انتزاع تعهد من الحكومة الايرانية في اتفاقية ثنائية وقعت بينهما في الثامن من تشرين الاول عام 1890 بعدم انشاء خطوط حديدية في اراضيها لمدة عشر سنوات تالية لعقد الاتفاقية (العيلة، 1986، ص341).

مع ذلك واصلت بريطانيا في اطار التخطيط لزيادة نفوذها في ايران السعي للحصول على امتيازات اخرى، وأولت تشييد شبكة من الطرق في ايران جانباً كبيراً من اهتمامها. واهم تلك الطرق كان طريق طهران- قم- سلطان اباد، وطريق طهران- اصفهان (الجواري، 1990، ص37). كذلك حصلت بريطانيا على حق احتكار اضاءة سواحل الخليج العربي الشرقية، والقيام بمهام الحجر الصحي للقادمين الى ايران (بوريل، 1977، ص23؛ Bullard, 1964, P.125).

واصل البريطانيون تحقيق الكثير من المكاسب في ايران. فقد نجح رويتر في عام 1889 في الحصول على امتياز لانشاء المصرف الشاهنشاهي الفارسي الذي اصبح له حق الاشراف على العملة. وفيما بعد مُنح رخصة افتتاح فروع له في الاقاليم، وحق جمع الرسوم عن معظم طرق الجنوب (هرشلاغ، 1993، ص194). فتحول المصرف الى اقوى مؤسسة مالية واقتصادية بعد شركة النفط التي أنشأت لاحقاً، واستمر دوره المهيمن في الاقتصاد الايراني حتى عام 1928 حينما أمم رضا شاه المصرف وحوّله الى مصرفٍ ايراني.

بدأت في العام 1890 مفاوضات سرية بين شركة تالبوت البريطانية وناصر الدين شاه عن طريق الوزير المفوض البريطاني في طهران. انتهت المفاوضات بمنح الشركة حق احتكار انتاج التبغ، وتصنيعه، وتجارته. وقد كان نصيب ناصر الدين شاه 150000 جنيه استرليني يحصل عليها سنوياً من الشركة (افشار، 1336، مجلد 2، ص246؛ Jabari and

Olson, 1981, P.22; Cottam, 1964, P.92

وقدم الشاه دعمه الكامل للشركة بإصدار مرسوم في شباط عام 1891 الى حكام المقاطعات الايرانية لتقديم المساعدة اللازمة للشركة اثناء عملها في مقاطعاتهم (العيلة، 1986، ص246). ولم يعلم الايرانيون بتفاصيل هذا الامتياز الا بعد حوالي عام من عقده، مما اثار استياءً واسعاً في صفوفهم. ولم يلعب الروس دوراً قليلاً في تأجيج مشاعر العداء ضد الشركة وناصر الدين شاه نفسه، مما اجبر الشاه على الغاء الامتياز (شوستر، 1344، صص 17-20; Keddie, 1966, PP. 49-50).

ومن المهم الاشارة الى الدور الروسي في الغاء الامتياز، فقد قدم الروس دعماً ملموساً للمعارضة الشعبية ضد الامتياز، وبذلوا جهداً كبيراً من اجل كسب عدد من كبار رجال الدين، والمتقنين المتتورين، وحتى سياسة مرموقين للوقوف بوجه الامتياز، ولقطع الطريق امام حكومة امين السلطان لمنح المزيد من الامتيازات للبريطانيين (Keddie, 1966, pp. 12, 14; Upton, 1961, P. 8) وحسبما جاء في وثائق بريطانية (2) تخص تلك الحقبة، فإن الروس ادوا دوراً كبيراً في الاضرار الذي عمّ العديد من المدن والمقاطعات الايرانية، ولاسيما في تبريز، وأججوا نيران المقاومة ضد الشاه، وضد امتياز رويتر. ولايخلو من مغزى ان يطلب ناصر الدين شاه من الروس التدخل لتهدئة الاوضاع في تبريز، وضمان الامن والاستقرار فيها (في المشايخي، 1987، صص 315-314; Jeager, 1916, p. 18).

ولتعويض الشركة عن الغاء امتيازها اضطرت ايران في العام 1902 لعقد قرض كبير مع المصرف الشاهنشاهي بلغت قيمته 30 ألف جنيه استرليني ولمدة 40 سنة وبفائدة سنوية قدرها 6% على ان يتم تسديده بضمان موارد الكمارك في الجنوب (شويل، 1980، صص 40-58; Brown, 1910, PP. 57-58). وبذلك عوض الرأسماليون البريطانيون جزءاً مهماً من خسائرهم جراء الغاء الامتياز. حققت بريطانيا خطوة ابعد في هذا المجال عندما نجح احد رعاياها وهو وليم نوكس دارسي في العام 1901 في الحصول على اهم واحظر امتياز نفطي في ايران بعد رشوى كثيرة دفعها للشاه، وحاشيته، ووزراءه. تضمن الامتياز استخراج واستثمار النفط الايراني لمدة 60 عاماً مقابل تقديم مبلغ 20 الف جنيه استرليني نقداً الى الحكومة الايرانية، وان يُدفع لها 16% من الارباح السنوية الصافية من الشركة التي أُتفق على تأسيسها خلال سنتين من عقد الامتياز (Sutton, 1980, P. 15; Kazemzadeh, 1968, p. 198).

وهكذا نجد ان الامتيازات البريطانية في ايران كانت كثيرة جداً، ووفرت ارباحاً كبيرة لبريطانيا وللمستثمرين البريطانيين، فقد وصلت قيمة هذه الارباح حتى بداية القرن العشرين الى اكثر من 10,000,000 جنيه استرليني. واللافت ان الاموال التي استثمرها البريطانيون في ايران كانت اكثر بكثير من تلك التي استثمروها في العراق، الولاية التي كان للبريطانيين نفوذ قوي، ومصالح مهمة فيها ايضاً (احمد، 1980، صص 54).

لقد كان بوسع بريطانيا التغلغل في ايران اكثر بكثير مما كانت عليه لولا الوجود الروسي القوي في ايران وتعارضه مع المصالح البريطانية فيها، الامر الذي شكل في حالات غير قليلة عائقاً امام تنفيذ المخططات البريطانية في ايران.

الاندفاع الروسي نحو ايران والحصول على مزيد من الامتيازات

كانت لروسيا القيصرية مكاسب كبيرة في ايران، وتمكنت من التغلغل في المصالح الاقتصادية والسياسية الايرانية لمدى ابعد حتى من بريطانيا في بعض الحالات، بحكم الموقع الجغرافي القريب الذي سهل على روسيا تحقيق هذا الامر.

حقق الروس مكاسب مهمة للغاية منذ الربع الاول من القرن التاسع عشر. فأثر الحرب الايرانية- الروسية الثانية 1826-1828 (3) وهزيمة الجيش القاجاري امام الروس، فرضت روسيا على ايران معاهدة تركمانجاي التي تم التوقيع عليها في الثاني والعشرين من شباط عام 1828، وتضمنت شروطاً قاسية جداً. فإضافة الى الاراضي والمياه التي تخلت ايران عنها لروسيا، فرضت الاخيرة عليها غرامة حربية كبيرة قدرت بخمسة ملايين تومان (ما يعادل 20 مليون روبل روسي).

وقد منحت المعاهدة تسهيلات كبيرة جداً للتجار الروس، وخاصة في المناطق الشمالية من البلاد والتي كانت تعدها روسيا مجالاً حيوياً لها. كما أقرت الامتيازات الاقتصادية التي حصلت عليها روسيا بموجب معاهدة كلستان في ملحق تجاري الحق بالمعاهدة والذي حدد الرسوم الكمركية على البضائع الروسية الواردة الى ايران بـ5%، واقل احياناً، علاوة على مزايا تجارية اخرى (Hurwitz, 1959, PP.96-102; Ramazani, 1966, P.46).

تدرجياً بدأ الروس كالبريطانيين بالحصول على امتيازات تجارية ومالية مهمة. ففي عام 1876 اصبح للروس حق صيد الاسماك داخل المياه الاقليمية الايرانية في بحر قزوين (هرشلاغ، 1973، ص194؛ Wilber, 1955, p.78).

كذلك اولت الحكومة الروسية اهتماماً واسعاً بمد خطوط السكك الحديد، خصوصاً في المقاطعات الشمالية من ايران. وكلفت لهذا الغرض مدير السكك الحديد الروسية باجراء مسح ميداني في تلك المقاطعات لتنفيذ فكرة مد تلك الخطوط (العاني، 1984، ص18؛ الخصوصي، 1979، ص115). وفي سياق محاولة تحقيق الحلم الروسي بالوصول الى المياه الدافئة في الجنوب عن طريق الموانئ الايرانية، خطط الروس لانشاء خطوط حديدية تربط حدودهم في الجنوب بموانئ ايران الجنوبية على الخليج العربي، كما ارسلوا عدداً من البعثات والسفن الى هناك (حتى، 1975، ص79؛ الجواري، 1990، ص44).

وقد حقق الروس جانباً كبيراً من اهدافهم في هذا المجال عام 1889، حينما نجح السفير الروسي في طهران نيكولاس دولكوروكي، في سلسلة لقاءات مع امين السلطان، ان ينتزع موافقة الايرانيين على منح الروس امتيازات مهمة في ايران (Enther, 1965, P.30). وكان الاستياء الروسي من سلوك ايران في منح الامتيازات للبريطانيين قد بلغ اقصى مداه خصوصاً بعد منحهم امتياز البنك الشاهنشاهي.

ففي لقاء عاصف عقده دولكوروكي مع الصدر الاعظم مباشرة بعد عودته الى طهران في شباط عام 1889 حذر الدبلوماسي الروسي امين السلطان من عواقب السياسة التي تنتهجها بلاده، وخاطبه بصريح العبارة قائلاً: "اما ان تمزقوا وثيقة امتياز البنك الشاهنشاهي، او تترقبوا وصول القوات الروسية الى ايران، كما ان عليكم ان لا تتوقعوا منا السماح للشاه بالسفر لانكلترا من خلال بلادنا" (ساساني، 1338، ص176؛ تيموري، 1332، ص316).

ويبدو ان البريطانيين كانوا متحسبين لردود الفعل الروسية، لذلك اعز السفير البريطاني في طهران روموندو وولف للصدر الاعظم، الذي كانت تربطه به علاقة وثيقة، بتقديم "تأزلات معينة" للروس، والاستجابة لبعض مطالبهم (ساساني، 1338، ص176). كما ان تعجل الشاه لاتمام رحلته الثالثة الى اوربا جاء للتسريع في تحقيق الطموحات الروسية. ففي وثيقة تعهد سرية وقعها ناصر الدين شاه وأرسلت الى السفارة الروسية في طهران في اذار 1889 منحت ايران السفن التجارية الروسية حرية الملاحة في جميع المياه الايرانية التي تصب في بحر قزوين من المنبع حتى المصب. وهكذا احكم الروس قبضتهم على الشرايين الرئيسية للتجارة في ايران (تيموري، 1332، ص323؛ Enther, 1965, P.30).

كما تضمنت الوثيقة الموافقة على قيام الروس بإنشاء طريق شوشة - طهران، إضافة إلى طريق أذربيجان. كذلك مُنحت روسيا الحق في مد خطوط السكك الحديدية في أي مكان تراه مناسباً في إيران (ساساني، 1338، ص 179). والامر الأخير اثار مخاوف البريطانيين لأنه كان يعني اقتراب الروس من الموانئ الجنوبية لإيران، لذلك جوبهت الخطط الروسية في هذا المجال بمعارضة بريطانية عنيفة. ولم يتوان البريطانيون عن التفكير باستخدام القوة إذا ما قرر الروس وضع خططهم موضع التنفيذ (الجواري، 1990، ص 44).

مع ذلك فإن الروس واصلوا السعي من أجل انتزاع المكاسب في مجالات أخرى. فقد اشترت الحكومة الروسية حق مد شبكة التلغراف من حدودها إلى طهران، في حين حصلت الشركات الروسية على عقود لحفر وبناء ميناء أنزلي، وتعبيد الطريق من أنزلي إلى قزوین، ومن قزوین إلى همدان، ومن الحدود الشمالية إلى تبريز (Essawi, 1971, PP. 138, 157). وقد وصف المؤرخون تلك السنوات بأنها "حقبة الطرق المعبدة" (Essawi, 1971, P. 157). غير أن أهم ما حصل عليه الروس من امتيازات في إيران تمثل في امتياز عام 1890 الذي بموجبه تم إنشاء بنك الخصم والقرض الروسي الذي افتتح في طهران عام 1891 (هرشلاغ، 1973، ص 194؛ Wilbert, 1959, P78). ولعل أهمية هذا البنك تكمن في أنه كان ملكاً للحكومة الروسية وتحديداً لوزارة المالية، وجزءاً من البنك المركزي الروسي، لاسيما وأن البنك تحول بمرور الوقت إلى أداة من أدوات السياسة الروسية في إيران، وكثيراً ما قدم القروض والتسهيلات المالية لكبار التجار الإيرانيين، بل وإلى العديد من الأمراء، والموظفين الكبار في الدولة، وحاشية الملك من الموالين للروس، والمتعاطفين معهم، بامداد طويلة الأجل، وبشروط سهلة جداً. ولتعزيز هذه السياسة منح البنك في وقت لاحق، الإيرانيين حق الحصول على فوائد تزيد على 20% من ايداعاتهم (معزي، د.ت، ص 79؛ Ramazani, 1966, p. 70).

عكس حصول الروس على امتياز بنك الخصم والقرض الروسي توجهاً جديداً في تعامل الروس مع إيران بشأن اساليب التغلغل الاقتصادي السلمي. وقد أكد أحد المؤرخين الإيرانيين هذه الحقيقة حينما كتب "إن الروس أصبحوا في هذا الوقت، يفكرون في غزو إيران اقتصادياً، بدل الحرب واستخدام المدافع" (يزدي، 1358، ص 95). وهذه الوسيلة قادتهم فيما بعد إلى توسيع معاملاتهم التجارية مع إيران، لا سيما في المناطق الشمالية، لتعزيز نفوذهم الاقتصادي والمالي أمام التغلغل البريطاني الواسع في إيران (المشايخي، 1978، ص 321). أما الأداة الأخرى التي استخدمها الروس لزيادة هيمنتهم على إيران فهي القروض التي شرعوا بتقديمها إلى شاهات القاجار، فبسبب العجز المتفاقم في ميزانية إيران والتي زادت عنها عبئاً السفرات السنوية التي كان يقوم بها حكام القاجار إلى أوروبا، وكانت في غالبيتها ترفهية في الدرجة الأساس، والتي كلفت الخزينة مبالغ لا يستهان بها، اضطرت إيران إلى اللجوء إلى الاستدانة من الدول الأجنبية. وكان مظفر الدين شاه (1896-1907) أول من أقدم على أخذ قرض من روسيا عندما حصل في عام 1900 على قرض بقيمة 225 مليون روبل (2370000 جنيه استرليني). وبعد عامين حصل على قرض آخر بقيمة 10 مليون روبل (1063000 جنيه استرليني) (Gilber, 1986, P. 28).

وقد وضع الروس شروطاً صارمة لمنح تلك القروض. فضلاً عن شرط أن تكون إيرادات الكمارك الإيرانية ضماناً لهذه القروض، فإن الروس اشترطوا على إيران عدم جواز الحصول على أي قروض من دول أخرى دون موافقة روسيا، والامتناع عن منح الأجانب الامتيازات التي يكون هدفها مد خطوط للسكك الحديدية في إيران. فضلاً عن مزايا تجارية أخرى ضمنها الروس لتجارهم

مع إيران، ولاسيما فيما يختص بفرض رسوم مخفضة على السكر و النفط الروسي، السلعتان اللتان كانت روسيا تقوم بتصديرهما الى ايران. وقد تم ذلك في اتفاقية عقدت بين الدولتين في عام 1901 (هرشلاغ، 1973، ص195- Wilber, 1959, PP. 79-80). وخلال العامين 1904 و1905 حصلت ايران، بعد موافقة الروس، على قرضين من بريطانيا قيمتهما 190000 جنية استرليني و 100000 جنية استرليني على التوالي (هرشلاغ، 1973، ص195- Wilber, 1959, PP. 79-80).

وقد بدأ حجم المصالح الروسية في ايران يتزايد مع مرور الوقت حتى بلغت قيمة الرساميل الروسية في ايران في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين 1645 مليون روبل ذهب، وهو مبلغ كان يتجاوز حجم الرساميل البريطانية في ايران (احمد، 1980، ص46).

وثمة تغلغل عسكري رافق التغلغل الاقتصادي للروس واصبح عاملاً مهماً في تعزيز الهيمنة الروسية على ايران، وتمثل ذلك في انشاء فرقة القوزاق الايرانية، التي شكلها الروس عام 1879 بناء على طلب من ناصر الدين شاه. واشرف على تدريبها وقيادتها ضباط روس. ومع ان الهدف الذي تشكلت عليه اساساً فرقة القوزاق استند الى فكرة حماية البلاط الايراني، ولكن الغرض الحقيقي من انشائها كان حماية مصالح الاجانب، ولاسيما الروس (قوزانلو، 1310، ص116؛ العيلة، 1986، ص259). وتجسدت هذه الحقيقة خلال السنوات الاخيرة من الثورة الدستورية 1905-1911، حينما تدخلت هذه الفرقة بشكل سافر بالصد من مصلحة الايرانيين، وساهمت في قمع الثورة والتكيد بثوارها.

وبدورها سعت الدول الاخرى للحصول على امتيازات لها في ايران، حتى انه لم تبق دولة اوربية واحدة لم تكن تشرف على احد المشروعات الانشائية العديدة في ايران (شتا، 1979، ص45). الى الحد الذي وصل فيه عدد الدول الاوربية التي كان لها امتيازات في ايران الى خمسة عشر دولة بحلول العقد الاخير من القرن التاسع عشر (احمد، 1980، ص46؛ شتا، 1979، ص47). ولايلو من مغزى ان عدد الباحثين عن الامتيازات في ايران وصل عام 1865 الى (50) شخصاً في طهران، وتساعد هذا العدد تدريجياً ليصل الى (500) اوربي عام 1889 (Avery, 1965, P. 89). ان اتساع حجم الامتيازات الاجنبية في ايران، والتنافس الدولي المحموم الذي شهدته جعلها احد المحاور الرئيسة للصراع الذي خاضته القوى الاوربية المتنافسة من اجل ربط ايران بعجلة سياساتها ومصالحها (عبد الرحمن، 1988، ص16). ولم يجانب الحقيقة احد الباحثين الايرانيين حينما كتب "ان المنافسة المريرة بين الدولتين الكبيرتين [بريطانيا وروسيا] هي وحدها التي انقذت ايران من ان تُبتلع من احدهما" (Jazani, 1980, P. 89).

وعلى الرغم من ان تلك الامتيازات لم تكن تضاهي تلك التي حصل عليها الروس والبريطانيون في ايران، الا انها كانت تمثل جزءاً لا بأس به في سلسلة الامتيازات التي اندفع الجميع للحصول عليها في ايران الفاجارية.

فعلى سبيل المثال كان ضباط من السويد يشرفون على تدريب الجندرمة الايرانية، وكان للبلجيك نفوذ واضح في ادارة الكمارك. كذلك مثلت المدارس الاجنبية في ايران التي اسهمت في انشائها المؤسسات التبشيرية الامريكية والاوربية التي وفدت الى ايران في اواخر العهد الفاجاري، ومثلت معظمها مصالح الدول الاجنبية وتوجهاتها في ايران، انموذجاً واضحاً للتغلغل الفكري والثقافي في المجتمع الايراني. وقد بلغ عدد هذه المدارس حتى الربع الاول من القرن العشرين خمسين مدرسة (Sadeghy, 1972, P. 73; Ageav, 1971. PP. 24-25).

غير ان اكثر المحاولات وضوحاً واندفاعاً في مجال الحصول على امتيازات في ايران جاءت من جانب المانيا التي سعت الى الحصول على موقع لها في ايران، التي لم يكن من السهل على اي دولة اوربية اختراق حاجز الهيمنة البريطانية والروسية عليها. وقد نجح الالمان في تحقيق اهدافهم جزئياً عندما تمكنت عدد من الشركات الالمانية في عام 1898، وبموافقة الحكومة الايرانية من افتتاح فروع لها في عدد من الموانئ الايرانية على الخليج العربي. كذلك حاول الالمان الدخول الى صناعة السجاد الايراني للحصول على حق تأسيس شركة لانتاج وتسويق السجاد (الاحبابي، 1989، صص 20-23؛ العيلة، 1986، ص 256).

مثلت طرق المواصلات حيزاً مهماً من اهتمامات الالمان في ايران. فقد حصلت احدى الشركات الالمانية على امتياز لبناء طريق يمتد من خانقين الى طهران. كما حاولوا الحصول على امتياز اخر لخط حديدي يوازي الطريق السابق، غير ان المعارضة البريطانية الشديدة حالت دون تحقيق الهدف الالمني (الداوود، د.ت، ص 166).

لكن مخاوف البريطانيين تقامت بشأن الخطط الالمانية الطموحة عندما حصل الالمان في عام 1902 على امتياز من الدولة العثمانية لمد سكة حديد بغداد - برلين الذي كان مؤملاً له ان يمتد مستقبلاً الى البصرة على سواحل الخليج العربي (عبد البخت، 1980، ص 166). وكان ذلك يعني اقتراب المانيا من المصالح البريطانية في الخليج العربي وايران، خصوصاً في جنوبها. لذلك حاول البريطانيون الوقوف بقوة، بوجه المشاريع الالمانية في ايران. ولم يكن موقف الروس اقل حزمياً من البريطانيين. اما الولايات المتحدة الامريكية فقد دخلت حلبة التنافس على اقتصاد ايران في وقت متأخر نسبياً. وركزت سياستها منذ مطلع القرن العشرين على اضعاف النفوذ الروسي والبريطاني في ايران، تحت شعار حماية ايران من تدخلهما، خصوصاً وان هذا الشعار تناغم مع طروحات ايرانية بدأت بالدعوة لها اوساط في المجتمع الايراني، كانت ترى ان الولايات المتحدة كان يمكن ان تشكل قوة ثالثة توازن النفوذ القوي الذي تمتعت به كل من روسيا وبريطانيا في ايران انذاك (عبد البخت، 1983، صص 149-150). لاسيما وان الولايات المتحدة لم تكن طرفاً في الصراع المحموم بين القوى الاوربية الرئيسة للاستحواذ على مواقع النفوذ في ايران، على الاقل حتى ذلك التاريخ. لذلك ارتفعت العلاقات التجارية الايرانية-الامريكية خلال العقد الاول من القرن العشرين الى ثمانية اضعاف ما كانت عليه في اواخر القرن التاسع عشر (عبد الرحمن، 1988، ص 18).

في ظل هذا التنافس المحموم من جانب القوى الدولية الاخرى، حاولت بريطانيا وروسيا التوصل الى تسوية مناسبة للدولتين لضمان مناطق نفوذهما ومصالحهما في ايران، فجاءت معاهدة 1907 التي قسمت ايران عملياً الى منطقتي نفوذ بريطانية وروسية.

معاهدة 1907 وتثبيت المصالح البريطانية-الروسية في ايران

لم تتوان كل من بريطانيا وروسيا عن بذل كل ما في وسعهما ضد اي بادرة تهدد وضعهما المميز في ايران. ودأبتا على توجيه سياسة ايران الداخلية والخارجية، حسب مشيئتهما، حتى اصبح شائعاً القول ان سياسة ايران تُرسم داخل سفارتي "الدولتين الاثريتين" (قرهمنند، 1984، ص 24).

اسهمت الظروف الدولية بدور حاسم في دفع البريطانيين والروس لمحاولة تسوية خلافتهما في ايران. فهزيمة الروس امام اليابان ابعد مؤقتاً الخطر الروسي عن الهند وافغانستان. واعتقد الروس بدورهم ان مواجهة اثار هزيمتهم امام اليابان، وتعويض خسائرهم في الشرق الاقصى يكون بالتوجه نحو الشرق الاوسط، غير ان ذلك لم يكن ممكناً دون التوصل الى

تسوية من نوع ما مع البريطانيين. وادت فرنسا، حليفة بريطانيا انذاك دوراً مهماً في تحقيق التقارب البريطاني- الروسي (عبد البخيت، 1979، ص245؛ Greaves, 1980, P.2).

كذلك اتسمت تلك الفترة بنمو التناقضات الامبريالية في اوربا بظهور المانيا الطموحة، ورفعها لشعار التوجه نحو الشرق، والحصول على مستعمرات ومناطق نفوذ تتفق مع قوتها ومكانتها الجديدة، اسوة بالدول الاوربية الاخرى، مستتدة في ذلك الى تصاعد قوتها البحرية، في تهديد واضح للتفوق البريطاني التقليدي في السيادة على البحار (عبد البخيت، 1979، ص245-246؛ Greaves, 1980, PP.2-3).

كما اسهمت التطورات الداخلية في كل من بريطانيا وايران في مسارعة الروس والبريطانيين لتسوية خلافاتهما في ايران. فقد وصل الى الحكم في بريطانيا في اواخر العام 1905 حزب الاحرار الذي كان قد تعهد بتخفيف الالتزامات البريطانية في الخارج في حال تسلمه الحكم، نتيجة الاعباء المالية المكلفة التي تسبب بها للاقتصاد البريطاني (Greaves, 1980, PP.2-3). اما في ايران فقد حدثت تطورات داخلية خطيرة في اعقاب نشوب الثورة الدستورية التي كان من اولوياتها وضع حدٍ للنفوذ الاجنبي، وتغلغل المصالح الاجنبية في ايران (كسروي، 1946، ص73؛ Brown, 1910, PP.60-63).

اسفرت الاتصالات بين البريطانيين والروس عن التوصل الى معاهدة بين الطرفين بعد مفاوضات استمرت خمسة عشر شهراً. وقعت المعاهدة في الحادي والثلاثين من آب 1907، وكانت شاملة؛ خصت كل من ايران وافغانستان والتبت. وبالنسبة للجزء الذي يخص ايران فقد تم تقسيم البلاد الى منطقة نفوذ روسية في الشمال، شملت اهم واغنى الاقاليم الايرانية. ومنطقة "محايدة" في الوسط، ومنطقة نفوذ بريطانية في الجنوب (Greaves, 1980, PP.5-6).

تحولت المعاهدة الى عامل رئيس للتحكم في مقدرات ايران السياسية على الصعيدين الخارجي والداخلي لفترة طويلة من عهد احمد شاه (1909-1925) وفي تحديد طبيعة علاقات ايران بالدول الاخرى (الجواري، 1990، ص50).

ولم يكن مصادفة ان لايعرف الايرانيون بتوقيع المعاهدة الا بعد عام تقريباً من عقدها. وقد اثارته حين الاعلان عنها خيبة امل مريرة لديهم، وعدوها محاولة "غير كريمة" من روسيا وبريطانيا لتسوية خلافاتهما على حساب ايران (زايد، 1955، ص26). وانها تدخل صارخ و "خيانة لامبدئية" (Cottam, 1964, P.115). وجاء مقال صحيفة "الحبل المتين" تعبيرا حقيقيا عن مواقف الايرانيين حينما كتبت ما نصه: "لسنا بقاصرين حتى نحتاج الى من يحمينا، ولسنا بلهاء او فاقدى الاهلية حتى نلجأ الى من يحمينا" (Cottam, 1964, P.165).

استثمر البريطانيون والروس كل فرصة ممكنة لزيادة نفوذهم في ايران. ولاسيما ان النفط الايراني الذي اكتشف بكميات تجارية عام 1908، قد بدأت تزداد اهميته في نظر الرأسماليين البريطانيين خاصة بعد ان تحول الاسطول التجاري البريطاني من الاعتماد على الفحم الى النفط، هذا الاسطول الذي كان يستخدم لاغراض تجارية وعسكرية. وتاسست في عام 1909 شركة النفط الانجليزية-الفارسية Anglo-Persian Oil Company برأسمال قدره 2مليون جنيه استرليني. وفي عام 1914 استحوذت الحكومة البريطانية على نصيب مهم من اسهم تلك الشركة، فحققت بذلك خطوة مهمة للسيطرة عليها (عيسوي و يجاني، 1966، ص63-64).

وللاشارة الى مدى الارباح التي كانت تجنيها بريطانيا من استثماراتها النفطية في ايران، فان المادة العاشرة من عقد الامتياز الممنوح لدراسي نصت على ان تحصل الحكومة الايرانية على 16% من صافي الارباح للشركة، بيد انه لم يتم بلوغ هذه النسبة مطلقاً حتى ثلاثينيات القرن العشرين، عندما اعيد النظر بينود الامتياز الممنوح للشركة في الاتفاقية النفطية (4) التي عُقدت عام 1933 (ساتن، 1335، ص ص 453-457؛ Marlow, 1962, PP. 126-132). لكن رغم ذلك بقيت شركة النفط اشبه بـ "دولة" داخل الدولة الايرانية، وارثاً استعمارياً يلقي بظله على نواحي مختلفة من الحياة في ايران (Aliev, 1975, P153). وارتبط اسمها بقضايا حاسمة شهدتها ايران خلال النصف الاول من القرن العشرين، لاسيما خلال حركة مصدق والحقبة التي اعقبته.

كذلك استغل البريطانيون نفوذهم القوي في جنوب ايران لتعزيز وجودهم العسكري هناك، فأسسوا فرقة حرس خاصة من الجندرمة قوامها خمسة الاف جندي عُرفت باسم "بنادق جنوب فارس" (شويل، 1985، ص ص 45-46).

وبدورهم بذل الروس كل ما بوسعهم لتحقيق المزيد من المكاسب في ايران، والوقوف بوجه كل ما من شأنه تهديد موقعهم المهيمن فيها. فحسبما تشير التقارير الدبلوماسية البريطانية فأن الروس استخدموا المعاهدة لضرب الحركة الوطنية الايرانية التي اشتد زخمها آنذاك لانها وقفت عائقاً امام تنفيذ هذه المعاهدة، ونادت بانهاء النفوذ الاجنبي، وتحجيم المصالح الاجنبية في ايران (F.O., 371/16949, October 1931, p.14).

كما مارست الحكومة الروسية ضغوطاً متزايدة على الشاه لطرده الخبير المالي الامريكي مورغان شوستر الذي استقدمته الحكومة الايرانية لتحسين شؤون البلاد المالية والاقتصادية. حتى انها لم تتوان عن توجيه اذار الى المسؤولين الايرانيين، وهددت بتحريك قواتها الى العاصمة في حال عدم استجابتهم لشروطها التي تضمنت طرد الخبير الامريكي، لانها رأت في اجراءاته الاقتصادية والمالية مساساً بوضعها المميز في البلاد (همداني، 1917، ص 718؛ Shuster, 1964, PP. 96-97). ولم يكن امام الحكومة الايرانية الا القبول بالشروط الروسية.

لذا كان من الطبيعي في ظل هذه الهيمنة الروسية- البريطانية ان يعزز الروس والبريطانيون تغلغلهم الاقتصادي والتجاري في ايران لتحقيق مكاسب كبيرة للغاية. فخلال ثلاث سنوات ونيف عقدت ايران خمسة قروض جديدة، لترتفع ديونها خلال السنة التي اندلعت فيها الحرب العالمية الاولى الى سبعة ملايين جنيه استرليني، تجاوزت فائدها السنوية نصف مليون جنيه، بمعنى اخر ان ربع الى ثلث الميزانية الايرانية كان يذهب ارباحاً صافية الى خزائن بتر سبورغ ولندن (Lazarev, 1964, P.299).

ترك النفوذ الاجنبي المتزايد في ايران، والتنافس المحموم بين القوى الاجنبية، لاسيما الروس والبريطانيين، للحصول على الامتيازات ومواقع النفوذ فيها، بصمات واضحة على الواقع الاجتماعي- الاقتصادي والسياسي في ايران استمر لسنوات لاحقة.

الاثار الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية للامتيازات الاجنبية

تركت التغيرات العميقة التي شهدتها ايران في اواخر القرن التاسع عشر، لاسيما في النصف الثاني منه، واندماجها بالسوق الرأسمالية العالمية نتيجة للتغلغل الاجنبي في البلاد، والامتيازات التي حصلت عليها القوى الاوروبية في ايران، اثارها الواضحة على الواقع الايراني في جملة من التبدلات الكمية والنوعية المتباينة.

ونتيجة ذلك شهدت البلاد تغيراً واضحاً في نمط العلاقات الانتاجية السائدة وذلك بتحول اقتصادها عن النمط الانتاجي للاقطاع، على الرغم من ان هذا التحول لم يكن سريعاً وعلى وتيرة واحدة، بل تم بصورة بطيئة، وبشكل تدريجي (Iran. Ochirk noveyshey history", 1971, p.21)

نجم عن عملية ربط ايران بالاقتصاد العالمي وتطور العلاقات الرأسمالية، تغيرات ملحوظة في البنية الاجتماعية والاقتصادية تمثلت في انحلال التكوينات البدوية وشبه البدوية. فالبدو الرحل الذين كانوا يشكلون نصف السكان في منتصف القرن التاسع عشر انخفضت نسبتهم الى الربع بحلول العام 1914 (Helfgot,1980 , P.1980; Essawi ,1971,P.20).

وبحكم اندماج الاقتصادات الاقليمية الكثيرة والمتباينة في اقتصاد واحد نتيجة الارتباط بالسوق الرأسمالية، فإن الزراعة الايرانية شهدت تحولاً عميقاً، ان كان من حيث عدد المشتغلين بها، او من حيث الطلب على السلع التجارية، خصوصاً تلك التي كانت تصدر الى الاسواق الخارجية (Iran. Ochirk noveyshey histori", 1971, pp.14-20). ونتج عن ذلك ارتفاع هائل في انتاج المحاصيل النقدية اعتباراً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فعلى سبيل المثال اصبح الحرير السلعة الزراعية الاولى في صادرات ايران عام 1870، قبل ان يتراجع لصالح الافيون، الذي شكل بعد اقل من عقد اوسع مادة مفردة في صادرات ايران، اذ بلغت نسبتها 26% من مجموع الصادرات للعام 1880 (Amanat, 1983, PP.XV1, XV111).

وقد ترك التوسع في انتاج المحاصيل النقدية الذي لم يقتصر فقط على الافيون، الذي انتشرت زراعته في جميع مناطق ايران الوسطى والجنوبية والشرقية، بل شمل محاصيل زراعية اخرى، هي القطن والتبغ والرز، والشاي، آثاراً عميقة في تركيب الانتاج الزراعي، وشكل ملكية الارض، وفي زيادة الانتاج الزراعي، لكن نجم عن ذلك، في الوقت نفسه، هبوط حاد في انتاج الحبوب خلال الفترة ذاتها، فقدت البلاد خلالها اكثر من مليوني ونصف المليون نسمة من سكانها (طاهري، 1354، ص448). وشكلت هذه المجاعة هزة سياسية عنيفة لنظام القاجار، دفعت ناصر الدين شاه" ان يولي موضوع الخبز اهتماماً خاصاً منذ ذلك التاريخ" (المشاخي، 1987، ص193)، خشية مواجهة عواقب مجاعة اخرى كالتي حدثت عام 1870. وليس مصادفة ان حكام القاجار بدأوا يتدخلون بعد ذلك التاريخ في شؤون السوق، فاضافوا اعباءاً جديدة على كاهل العاملين فيه، الى جانب الاعباء التي كانوا يواجهونها من المستثمرين الاجانب (طاهري، 1345، ص 488-489؛ Amanat 1983,p.Xv111).

ثمّة تطور اخر نجم عن اندماج ايران بالسوق العالمية وقيام مالكي الارض الذين زادوا ثراء بمرور الوقت، باستثمار جزء من ثروتهم في المشاريع الصناعية الجديدة التي ظهرت في المدن، مع بدء حقبة الامتيازات في ايران (صفرى، 1969، ص10؛ Keddie,1973,p.67). كما وسعوا من استثماراتهم في الارض الزراعية، خصوصاً في مجال المحاصيل النقدية المعدة للتصدير، مما نجم عنه تقادم استغلال الفلاحين في الاراضي التي كانوا يمتلكونها، وقاد الى مزيد من التدهور في احوال هؤلاء (Keddie , 1973, P.67; Jazani , 1980, P.14).

والجدير بالذكر ان هذا الامر لم يقتصر على ملاك الارض، بل شمل التجار ايضاً، الذين جذبهم ارتفاع عائدات المحاصيل النقدية فأتجهوا الى الاستثمار في الاراضي الزراعية، او في تمويل رأس المال، والدخول في عقود مشاركة حصصية للمحصول، الامر الذي حول التجار الى اصحاب اراضي بعد العام 1878

الاختراق الاقتصادي لايران من جانب القوى الاوربية توضح من خلال اغراق الاسواق الايرانية (Amanat,1983,PP.xx). بالبضائع الاوربية سواء عن طريق الموانئ الايرانية على الخليج العربي او عن طريق طرابزون وتبريز. فعلى سبيل المثال ارتفعت التجارة عن طريق الخليج العربي حوالي خمس مرات خلال الاعوام 1845-1865. وخلال السنة المالية 1868-1869 بلغت قيمة (Kulagina, 1981, p. 168.) البضائع المصدرة والمستوردة عن طريق موانئ الخليج العربي حوالي 6 ملايين جنيه استرليني هذه التطورات تركت آثارها على الحجم الكلي للتجارة الخارجية لايران خلال القرن التاسع عشر الذي ارتفع ثمان مرات، اذ زاد حجم الواردات التي كانت تشمل الاعمشة المصنعة والزجاج والسكر والشاي والتوابل والبهارات من 2 مليون جنيه استرليني في عام 1830 الى اكثر من 5 مليون جنيه في عام 1900، بينما ارتفعت الصادرات في نفس الفترة، وكانت تشمل القطن الخام والحريير والشعير والرز والتبغ والجلود والسجائر من 2 مليون جنيه استرليني الى 3800000 جنيه (Essawi, 1971, PP.130-150). كذلك فان افتتاح اسواق ايران امام الاستثمارات الاجنبية وزيادة الاستيراد من الخارج ادى الى عجز ميزان المدفوعات الايراني والذي تجلى في انخفاض القوة الشرائية للعملة، وارتفاع الاسعار الذي قاد تدريجياً الى مزيد من التضخم.

ارتفاع الاسعار الذي بلغ بين الاعوام 1850_1900 نسبة 600% كان سببه الاساس هبوط قيمة الفضة، المعدن الرئيس المستخدم في النقد الايراني، في الاسواق العالمية، بعدما بدأت الدول الاوربية باستخدام الذهب كاساس لعملتها منذ العام 1850 (Avery and Simmons,1983,P.3)

كما ان ارتفاع نسبة الواردات من الخارج مع انخفاض قيمة الصادرات الايرانية جعل انسياب المعادن الثمينة وخصوصاً الذهب امراً محتوماً، مما استنزف احتياطي العملة الايرانية الى الحد الذي هدد بخلق ازمات حادة في السوق الايرانية تركت اثارها على التجارة الخارجية الايرانية. فان التجار الايرانيين الذين كانوا يواجهون منافسة شديدة من التجار الاوربيين، كانوا بحاجة ماسة الى رأس المال الضروري للايفاء بالزاماتهم المالية (Amanat, 1983,PP.XV1-XV11).

التضخم اضعف مواقف التجار الايرانيين في وجه منافسيهم الاجانب، خصوصاً مع الانخفاض الحاد في اسعار المنتجات الزراعية على المستوى العالمي والذي بدأ منذ العام 1871 واستمر الى نهاية القرن التاسع عشر. فعلى سبيل المثال فان حجم الشعير المصدر من ميناء بو شهر ارتفع حتى عام 1894 بنسبة 8% لكن القيمة الفعلية الناجمة عن هذه الزيادة لم تحقق ارتفاعاً بسبب انخفاض القوة الشرائية للعملة الايرانية، الى جانب انخفاض اسعار الشعير في الاسواق العالمية (Abrahamian,1982,P.60).

ومع ان القروض التي عقدها ناصر الدين شاه وخلفائه، والامتيازات التي منحوها للاجانب كان يفترض فيها ان تحسن من وضع الاقتصاد، وتعزز موقف التجار واصحاب الصناعات المحلية في وجه المزاحمة الاجنبية الشرسة، الا انه في واقع الحال فان شيئاً من ذلك لم يتحقق. فالعائدات المتأتية من القروض والامتيازات استخدمت لدفع كلف التضخم العالية، وعلى بذخ البلاط، وسفريات الشاه الى اوربا، كما خُصص جزء اخر منها لتمويل مشاريع التحديث التي كلفت الكثير، ولم تحقق الا القليل لايران.

وكما يشير ابراهاميان، فان ناصر الدين شاه، بوقوعه بين النفقات المتزايدة والواردات (Abrahamian,1982, PP.56-57). القليلة، وبين الحاجة الى البحث عن موارده مالية جديدة، والخشية من النتائج المترتبة على فرض ضرائب جديدة لاستحصال. واستناداً (Abrahamian,1982, P.56) موارد اضافية للدولة، غدا يعتمد كثيراً على بيع الالقاب، والامتيازات، والاحتكارات)

(Sheik) الى ما كتبه مؤرخ ايراني معاصر لتلك الحقبة "قلما مر يوم في البلاط دون ان يباع شيء ما، الى احد ما، بسعر ما" (Al- Islam, 1971, P.110)

ثمة تغيير اخر نجم عن دخول رأس المال الاوربي، ومنح الامتيازات لرجال الاعمال الاوربيين، تمثل بالانقسام الذي تعرضت له الطبقة الوسطى الايرانية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. فمع اواخر القرن التاسع عشر انقسمت هذه الطبقة الى جناحين متناقضين. فمن جهة ادى نمو التجارة الاجنبية، والاتصال المباشر مع المستثمرين الاوربيين الى خلق وصعود طبقة برجوازية كومبرادورية "تتعامل مع الاجنبي" غنية ارتبطت اساساً بالسوق الخارجية، في حين ادى فشل البرجوازية المحلية في منافسة ومواجهة رأس المال الاوربي، والحد من التغلغل الاجنبي في مفاصل الاقتصاد الوطني الى تراجع هذه البرجوازية، وفشلها في تأدية الدور الاجتماعي-الاقتصادي المطلوب. الامر الذي انعكس فيما بعد على المواقف السياسية لهذه الطبقة من نظام القاجار الاقطاعي (Abrahamian, 1982, p.60). ويمكن معرفة الكثير من المشاكل التي واجهتها البرجوازية المحلية ابان تلك الحقبة من خلال تقرير رفعه احد الموظفين الحكوميين في ميناء بو شهر على الخليج العربي الى ناصر الدين شاه عام 1882. فبعد وصفه للتطور الذي طرأ على الميناء، والمستقبل الزاهر الذي ينتظر التجارة فيه، فصلّ التقرير المتاعب التي يعانها التجار الايرانيون، ومنها تقاعس الحكومة الايرانية، على نقيض الحكومات الاجنبية، عن تقديم الدعم لتجارها، والمراكب الشراعية القديمة التي يستخدمها التجار الايرانيون، وعدم توفر اماكن لحزن البضائع، وهي امور كانت مهينة للتجار الاجانب. واخيراً بسبب التعريفات الكمركية العالية، والضرائب الداخلية الكثيرة، فرجال الاعمال في بوشهر كثيراً ما يشكون بان الاوربيين يدفعون فقط 5% ضريبة كمركية للمستوردات، في حين هم مُجبرون على دفع ضرائب اضافية في شيراز وفي اصفهان وفي اي مدينة اخرى يبيعون فيها". واخيراً حذر التقرير من ان التجار الايرانيين سيُجبرون على شراء حماية الانكليز لهم، ومعها الجنسية البريطانية من اجل الاستمرار في التجارة.

ودعا التقرير الحكومة الى " ان تتخذ اجراءات غير مشجعة لهذه الخصلة" (Abrahamian, 1982, PP.60-61). وعندما اطلع ناصر الدين شاه على التقرير كتب عليه عبارة " مثير للاهتمام" (Abrahamian, 1982, p.62). لكن الشاه لم يقدم أي حلول تثير الاهتمام لمعالجة اوضاع مواطني دولته الاوتوقراطية.

ومن المفارقة ان الملحق التجاري البريطاني في طهران توصل في تقرير كتبه فيما بعد، الى النتيجة نفسها . وكتب محذراً : "ان الابعاء التي بات يتعرض لها التجار الايرانيون تجبرهم اما على ترك تجارتهم، او التجنس بجنسية اجنبية" (Abrahamian, 1982, p.59).

ومع ان النمو في الانتاج البضاعي وعملية تراكم رأس المال، نتيجة الاتصال بالاسواق الخارجية، اوجد تجارا جمعوا ثروات طائلة نتيجة الاستثمار في مشاريع صناعية، الا ان هذا الوضع لم يدم طويلاً نتيجة المنافسة الاجنبية الحادة من جانب المستثمرين الاوربيين الذين تقاطروا على ايران نتيجة الامتيازات التي مُنحت لهم، وفشل القاجار في حمايتهم في وجه تلك المنافسة (احمد، 1985، ص104، 79، 53، PP. Nashat, 1981). وكان اكثر ما يُحبط التجار الايرانيين اطلاق الحكومة لحرية التجارة، والتسهيلات الكمركية التي كانت تقدم للتجار الاوربيين. فمثلا ان مستوردا اوربيا للقطن دفع ما قيمته 5% كرسوم كمارك، في حين ان المستورد الايراني دفع رسوماً بلغت ما بين 7-8% على البضاعة نفسها (F.O. 371/15411, October 1877).

هذا الامر، الى جانب كون التجار الاجانب كانوا يتمتعون بحصانات دبلوماسية حمت امتيازاتهم، دفع التجار الايرانيين ممن كانوا يفتقرون الى ارتباطات اوربية، الى التحول مع مرور الوقت اما الى باعة جملة، او مجرد وكلاء وموزعين داخليين للمستوردات الاجنبية (Amanat,1983, PP, XIX-XX)). وبتعبير اخر كان هذا الوضع "تدميراً لاملهم التجارية" حسب وصف كوتام (Cottam ,1964, P.43).

هكذا فان الاختراق الاجنبي، وفشل القاجار في مواجهته، والمخاطر الحقيقية التي كانت تواجه التجار وعجزهم عن دفعها، كل هذا الامور دفعت التجار، كما ستدفع الفئة المثقفة التي ستظهر لاحقاً، وبقوة على مسرح الاحداث، الى التطلع الى دولة موحدة وقوية. ففي ظل هذه الدولة كان يمكن لهم ان يقفوا بوجه المنافسة الاجنبية، ويأمنوا على اموالهم وتجاريتهم. وقد علق كوتام: ان التجار كانوا من اشد دعاة النزعة القومية التي انتشرت بشدة في منطقة الشرق الاوسط، ومنها ايران خلال القرن التاسع عشر. وعندما اشترك التجار بفاعلية في الثورة الدستورية فانهم انطلقوا من فكرة ان قيام مؤسسات دستورية تقيد سلطات حكامهم الاوتوقراطيين" الذين باعوا البلاد للاجانب" هي الضمانة الوحيدة لحماية مصالحهم التجارية، ولتأمينهم ضد ظروف التسبب الاقطاعي وفقدان المركزية، واستمرار النزاعات المحلية لحكام الاقاليم، التي كانت تقاوم من عمليات اللصوصية وقطع الطرق، الداخلية (Cottam ,1964, PP.43-44). وهي امور شكلت تهديداً خطيراً لتجاريتهم

استياء التجار تجلى باشكال متعددة. ففي عام 1890 وخلال ازمة التبغ الشهيرة، اعترض وفد من التجار لدى الشاه، على منح امتياز التبغ لشركة اجنبية، وابدى التجار تضامنهم مع الفتاوى التي اصدرها رجال الدين، وحملات التحريض التي كان يشنها المثقفون ضد شركة التبغ البريطانية (Sadeghi, 1979, P.1; Cottam ,1964, PP.43-44).

واحتج تجار الاقمشة في عام 1905 على سياسة مسؤول الكمارك الاوربي، من خلال تظاهرة اشترك فيها ايضاً مقرضو الاموال الذين احتجوا على سياسة الدولة المالية، خصوصاً عدم قدرتها على الايفاء بالتزاماتها المالية، ورد ما بذمتها من اموال استلفتها كقروض من التجار ومقرضي الاموال.

وقد اعلن المحتجون امتعاضهم من التسهيلات التي كانت الحكومة قد اعلنت عن تقديمها للشركات الروسية. وصرح احد المحتجين لمراسل صحيفة اجنبية قائلاً:

يجب ان نشجع الصناعة الوطنية، حتى وان لم تكن نوعيتها بحجم المستوردات الاجنبية. ان الاتجاه الحالي لزيادة المستوردات سيفضي حتماً الى تدمير صناعتنا وتجاريتنا (Abrahamian,1968, PP.192-193).

التطور الاخر المهم الذي نجم عن التغلغل الاجنبي في ايران، والاثار السلبية التي نتجت عنه، تمثل في الدور الذي اضطلع به الحرفيون، كاكثر فئات المجتمع سعياً للتغيير، ولعمل كل ما من شأنه هز اركان نظام القاجار الاستبدادي.

وقد شكل الحرفيون الى جانب فئات اخرى، احد العناصر الاساسية في البازار الايراني الذي كان منطلقاً لاغلب التحركات السياسية التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة. فلم يكن البازار مجرد سوق تقليدي (Abrahamian,1968, P.192)، بل كان "مخزن القمح، والمشغل، والبنك، والمركز الديني للمجتمع باسره" (احمد، 1985، ص105). ففي مدينة تبريز مثلاً، وقبل تأسيس الحكم القاجاري كان هناك مالا يقل عن (20) الف حرفي مسجلين في الاصناف، وموزعين على (70) صنعة مختلفة (احمد، 1985، ص105).

وكما ذكر احد جباة الضرائب فأن عدد المهن اليدوية في اصفهان وحدها بلغ عام 1877 اكثر من (200) حرفة (Abrahamian, 1982, P.24). اما الصناعة الحرفية الاولى، ممثلة في السجاد، فقد حظيت بشهرة عالية جعلتها في مقدمة البضائع الكمالية التي تهافت الاوربيون على اقتنائها (Sadeghi, 1979, P.1; Mcdaniel, 1974, p.35).

ان هجمة رأس المال الاوربي، والتوسع في نظام الامتيازات، سرعان ما حطم الحرف والصناعات البيئية التي لم تستطع الصمود امام مزاحمة البضائع الاوربية الارخص ثمناً بمرتين او ثلاث على الاقل. وتعثرت عملية تحول كثير من الصناعات الحرفية الى صناعات كثيفة بمساعدة المكائن للانتقال الى الانتاج المانيفاكتوري (صفرى، 1969، ص10; Jazani, 1980, P.24).

لقد ترك ذلك كله نتائج خطيرة على الاقتصاد الايراني برمته، وكان بدايةً لتحجيم وتدمير الصناعة الحرفية التي بدأت تشهد ازمة حادة للغاية. وكانت صناعة النسيج الايرانية اولى الصناعات المحلية التي تلقت ضربات موجعة. فمن مجموع (8000) نول حرير كانت تعمل في كاشان خلال عام 1849-1850 لم يبق منها سوى 800 نول، وفي اصفهان (200) نول فقط. واضيف العاملين فيها الى جيش العاطلين عن العمل، شأن العديد من التجار الصغار وباعة الجملة الذين انصرفوا الى انتاج المنتجات المنزلية وبيعها (Amanat, 1983, P.XVX). وينطبق الامر نفسه على صناعة الشالات، فبعد ان كانت هذه الصناعة تشكل واحدة من اهم مواد التصدير حتى نهاية القرن التاسع عشر، فانها شهدت تراجعاً كبيراً في مستهل القرن العشرين بعد ان واجهت منافسة حادة من بريطانيا التي شجعت هذه الصناعة في الهند، مستعمرتها الكبيرة والغنية (Jazani, 1980, P.24).

ومنذ مطلع سبعينيات القرن التاسع عشر بدأ الانتاج المانيفاكتوري، يدخل صناعة السجاد في اذربيجان، وفي سلطان اباد، وكاشان، وكerman، التي بدأت تشهد تطوراً واضحاً في اساليب انتاجها بمساهمة الشركات الاوربية وخاصة البريطانية، وذلك لرفع حجم الصادرات من السجاد الايراني (Kulagina, 1981, p.105). وكمؤشر على ذلك فأن صادرات تبريز من السجاد ارتفعت عام 1879 الى (65) الف جنيه استرليني بعد ان كانت لاتجاوز (25) الف جنيه خلال العقود الاولى من القرن التاسع عشر (Kulagina, 1981, P.105). وجاء هذا الارتفاع على حساب تقويض الصناعة اليدوية التقليدية لهذه الحرفة المهمة للغاية.

وفي تقرير لاحد جباة الضرائب في اصفهان، شخص اوضاع نقابة النساجين في المدينة على الشكل التالي:

في الماضي، كانت المنسوجات ذات النوعية الراقية تنتج في اصفهان. فالجميع - من اعلى الى اسفلهم - كان يرتدي المنسوجات المحلية، ولكن في السنين القليلة الماضية سلم اهل ايران اجسادهم وارواحهم الى المنسوجات الاوربية الرخيصة الملونة، وبذلك، قادوا الى خسائر اكبر مما كانوا يتصورون (Abrahamian, 198, P.59).

وكما يشير التقرير فأن عُشر النقابات في اصفهان كانت للنساجين، ولم يبق منها سوى اقل من خُمسها. واستناداً الى التقرير نفسه فأن حوالي واحد من عشرين من نساء اصفهان الارامل كن يربين اطفالهن من وارد الغزل للنساجين، لكنهن فقدن مصدر رزقهن نتيجة تدهور هذه الصناعة. ولم تتوقف الخسارة عند هذا الحد، بل امتدت لتشمل "الصباغين (صباغي الاقمشة) والقصارين (الذين يقصرون القماش) ومهن اخرى، اصابتها الاضرار ايضا، والفلاح [ايضا] لا يستطيع ان يبيع القطن بسعر مرتفع بعد اليوم" (Abrahamian, 198, P.59).

وقد اشار تقرير بريطاني بشكل صريح الى ان احتجاجات اصحاب المصانع المحلية، والتماساتهم المتكررة الى الحكومة لحماية الصناعات الوطنية، بزيادة التعرفة الكمركية على الواردات كانت تُقَابَل بالاهمال. ويعترف التقرير نفسه ان التجارة الحرة كانت

تحطم فروع عديدة من الصناعات المحلية، التي باتت تتهاوى بسرعة امام هجمة رأس المال الاوربي (F.O., 371 /15411 October 1977) ، وامام هذا الواقع نجد في اواخر العهد القاجاري ثلاثين معملاً اهليا يغلق ابوابه بشكل كلي او جزئي (شويل،1985،ص13).

هذه الاوضاع وضعت البازار الايراني في كل البلاد امام عدو مشترك تمثل بالمنافس الاجنبي، ودفعت بالتالي الحرفيين الى اعلى مراحل الاستياء، وليغدوا بالتالي اكثر الفئات في المجتمع الايراني دعوة للتغيير، بعد ان بلغ التناقض بينهم وبين النظام القاجاري مداه. وانخرطوا بحماس في كثير من الانتفاضات والحركات المعارضة، الى جانب فئات اخرى، وبرزوا على ساحة الاحداث بشكل جلي حينما وقفوا ضد امتياز التبغ عام 1890 (Keddie,1969, p.119). كما شكلوا احد ابرز العناصر التي شاركت في الثورة الدستورية. فمن مجموع(14) الف متظاهر اعتصموا في باحة المفوضية البريطانية في طهران، شكل الحرفيون الى جانب التجار، النسبة الاعظم من المشاركين في الاعتصام الذي دام ثلاثة اسابيع (ابراهيميان، 1980، ص 52 (Cottam,1964,p.43).

ويعكس عدد المقاعد الذي خصص للحرفيين في العاصمة اثناء انعقاد المجلس الاول(البرلمان) في عام 1906، في اعقاب نجاح الثورة، الوزن المؤثر لهذه الفئة. اذ تم منح اثنين وثلاثين مقعداً للنقابات، وحصل التجار على عشرة مقاعد، في حين مُنح الملاكون اربعة مقاعد، وعدد المقاعد نفسها للعلماء او كبار رجال الدين. ومن النواب الذين جرى انتخابهم في المجلس جاء منهم 26% من اعضاء النقابات و20% من رجال الدين او العلماء، في حين احتل التجار 15% من عدد المقاعد (Wilber,1961,P.26)؛ ابراهيميان، 1980، ص43).

كذلك ادى الارتباط بالعالم الخارجي، والاحتكاك بالغرب عن طريق السفر والترجمة، وقيام مؤسسات التعليم الحديثة، الى نشوء فئة مثقفة، نمت تدريجياً، وغدا لها حضور ملموس وفاعل خلال السنوات اللاحقة، وطرحت مطالب اكثر جذرية لتغيير الواقع في بلادها.

وقد وجهت هذه الفئة هجومها باتجاهين؛ النفوذ الاجنبي الذي استفحل في البلاد التي اصبحت نهياً للرأسماليين الاجانب. وعدت هذا النفوذ "العدو الحقيقي" لايران التي حل بها الخراب والدمار من جراء النهب الاجنبي المتزايد لثرواتها ومواردها.

اما العدو الاخر في نظر الفئة المثقفة فقد تجسد في نظام القاجار الاستبدادي الذي غدا حكامه اداة طيعة في ايدي القوى الاجنبية المنتفذة في ايران (Bill,1984,P.71; Nourai,1974,p.234;Abrahmian,1982 ,P. 62)

عبرت الفئة المثقفة عن دورها الفاعل خلال ازمة التبغ، حينما رفعت لواء المعارضة ضد الامتياز، وواصلت من خلال مقالاتها تحريض باقي فئات المجتمع لاسيما رجال الدين ضده، وبالتالي اجبار الشاه على الغاءه. فقد كتبت صحيفة "النجم" التي كان المثقفون الايرانيون يصدرونها من منفاهم في اسطنبول:

من الواضح جداً ان صاحب الامتياز سيبدأ برأسمال صغير، سيشتري التبغ من المزارعين، وسيبيعه للتجار والصناعيين باسعار عالية، وستبقى كل الارباح بالتالي في محفظة الانكليزي (ابراهيميان، 1980، ص 43).

وفيما بعد ادى المثقفون دوراً بارزاً خلال سنوات الثورة الدستورية التي شكلوا رأس الرمح فيها. وكان دورهم فيها دور "المربي" على حد تعبير كوتام (Cottam,1964,P.40).

وقد اعترف مستشار المفوضية البريطانية في طهران فيليب براس في تقارير بعثها الى حكومته، بأن معارضة المتقنين لمعاهدة عام 1907 كانت عنيفة جداً، وان الوعي القومي بين "الطبقات المثقفة" على اشده، لذلك، استناداً الى تقارير المستشار البريطاني، فإن الجمعيات الدستورية، التي يشكل المتقنون دعامتها الرئيسية، اصبحت قوية جداً و "من المستحيل وقفها مكتوفة الايدي" (الصراف، 1978، ص 317).

هذه التغيرات العميقة التي كان يمر بها المجتمع الايراني، لم تكن بعيدة عن اعين الروس والبريطانيين، الذين كانوا يراقبون عن كثب اي تحرك من شأنه الاخلال بنفوذهم الواسع او هيمنتهم المستحكمة بمقدرات ايران، خصوصاً وان معاهدة 1907 بين الطرفين لم تلغ تماماً المنافسة بين القطبين الكبارين في ايران. وهكذا استمرت ايران في اواخر العهد القاجاري حلبة صراع عنيف بين كل من روسيا القيصرية وبريطانيا، وما لبثت ان انضمت اليهما وبدرجة اقل قوى دولية اخرى. وجاء اعتراف الحكومة الايرانية في عام 1912 بمعاهدة التقسيم لعام 1907 ليعمق مظاهر الضعف والتدهور الذي اندردت اليه السلطة القاجارية (Searight, 1979, p. 103)

وامام حدة التنافس البريطاني- الروسي ظهر عشية الحرب العالمية الاولى تيار دعا الى الموازنة بين الدول الكبرى في سياق تناسب القوى على الصعيد العالمي، سعياً لتحقيق قدر من الاستقلالية عن القوى الكبرى المهيمنة على ايران (شويل، 1985، ص 65). وقد اتجه الليبراليون الايرانيون نحو المانيا التي لم تكن طموحاتها الاستعمارية قد طفت على السطح، على الاقل بالنسبة لايران.

وقد حاول البريطانيون والروس مرة اخرى خلال الحرب العالمية الاولى توحيد مواقفهما بشأن مصالحهما في ايران، والتي لم يعرها الحلفاء اي اهمية بل وحتى عدوها "مفيدة لاعدائهم"، حسبما جاء في وثيقة بريطانية، O.R.L/ P+S/10/482, No. 496 (Marc 1915, p.85). اذ توصل كل من وزير الخارجية الروسي سيرغي سزانوف، والبريطاني ادوارد غراي الى توقيع اتفاقية سرية بينهما في اذار عام 1915، شملت هذه المرة منطقة الحياد الايرانية في معاهدة عام 1907 (احمد، 1985، ص ص 94-100). وقد تزامن التوافق البريطاني- الروسي مع تحرك الماني واسع قام به وكلاؤها في ايران لكسب اكبر مجموعة ممكنة من العشائر الايرانية لصالح المانيا، وهو امر لم يقتصر على الالمان وحدهم بل امتد الى الاطراف الاخرى المشاركة في الحرب ولاسيما الروس والبريطانيين والعثمانيين (I.O.R.L/P+S/10/482, March 13, 1915, PP.48-89; I.O.R.L/P+S/10/482, April 19, 1915. P.35; I.O.R.L/P.S/10/482/April 20, 1915, P.39)

استجبت اثناء الحرب العالمية الاولى متغيرات مهمة على الصعيد الدولي كان لها اثرها القوي والعميق على الواقع الايراني ربما اكثر من اي جزء اخر من منطقة الشرق الاوسط، ومن منطلقات متناقضة. فقد اعلنت روسيا انسحابها من الحرب بعد قيام ثورة اكتوبر عام 1917، واقدم السوفييت على الغاء معاهدة عام 1907 الخاصة بتقسيم ايران، ولكل الاتفاقيات السابقة واللاحقة لها (Documents on British Foreign policy, 1963, PP.439-45). وهكذا تُركت الساحة الايرانية مفتوحة امام بريطانيا لتثبيت نفسها كقوة مهيمنة في ايران (Zemskovo and Others, 1969, P.57)

مع نهاية الحرب شرع الاهتمام البريطاني بايران يتخذ اشكالا اخرى. فقد صرّح كرزن "ان ايران بالنسبة لنا تُعد من المناطق الاستراتيجية المهمة، فلو تركناها لتدخل اعدائنا فيها، وذلك خطر علينا وعلى مصالحنا" (Zemskovo and Others, 1969)

(P.4). وجدد التأكيد على ان "جيشنا يعتمد اعتماداً حياتياً على النفط الايراني" (Zemskovo and Others,1969 ,P.4) الذي تصاعدت ارقام انتاجه بعد الحرب بشكل لافت.

فعندما نشبت الحرب كان مصفاة عبادان ينتج (270) الف طن من النفط لكن ارتفع هذا الرقم مع نهاية الحرب في عام 1918 ليصل الى (900) الف طن (البيضاوي،1954، ص 30-31).

فرضت المستجندات التي ظهرت بعد انتهاء الحرب، وتبدل موازين القوى على الصعيد الدولي اثر خروج روسيا من حلبة التنافس الاستعماري، وسقوط امبراطورية آل عثمان، وهزيمة المانيا، وبزوغ قوى دولية فاعلة ممثلة في الولايات المتحدة، وانفتاح ابواب المنطقة بالكامل امام بريطانيا اكثر من أي وقت مضى، على البريطانيين الاندفاع اكثر للتمسك بمواقعهم في ايران، بل ومحاولة تعزيزها بشتى السبل.

ويهدف ربط ايران بعجلة السياسة البريطانية بشكل اكبر، حفزت لندن ايران على توقيع معاهدة عام 1919 معها. واختار البريطانيون للمعاهدة اسم "اتفاقية المساعدة البريطانية من اجل تقدم ايران ورفاهها". وقد وقعها عن الجانب الايراني رئيس الوزراء والشخصية المقربة من البريطانيين وثوق الدولة، وعن الجانب البريطاني السفير برسي كوكس بعد مفاوضات استغرقت عاما تقريبا" (American Documents",NO.741,91/21,AUGUST11,1919,p.698;Fatemi,1952, pp.240-254)

شملت المعاهدة بنودا عديدة لكن اهمها تلك التي تعلق بتتنظيم المسائل المالية والكمارك، الى جانب حق انشاء سكك الحديد والطرق على مستوى ايران كلها. مقابل ذلك تعهدت الحكومة البريطانية بتقديم قرض مالي لايران بقيمة مليوني جنيه استرليني، وبفائدة سنوية مرتفعة بلغت 7% بضمن موارد الكمارك الايرانية (American Documents",NO.741,91/21.AUGUST11,1919,P.698;Ishtiaq,1974,PP.318-329)

قيّم المؤرخون والدبلوماسيون المعاهدة باشكال مختلفة. فقد وصفها لنشوفسكي انها في الواقع عبارة عن "حماية مفروضة على ايران" (لنشوفسكي،1975،ص228). في حين اشار المؤرخ السوفييتي والمتخصص في الشؤون الايرانية آغايف الى ان المعاهدة "حولت ايران الى محمية بريطانية" (Agaev,1965,P.90). بينما اشارت احدى الوثائق البريطانية الخاصة، الى ان المعاهدة "صُيغت بصورة جدية جداً بحيث تستفاد منها [بريطانيا] فائدة كبيرة" (F.O., 371/16949,October 1931,P.132) ودون "ان تقود بريطانيا الى تحمل أي تبعات مالية جراء اشرافها على الادارة الايرانية"، حسبما ورد في وثيقة

بريطانية اخرى "Documents on British Foreign policy",1963,PP.1120-1132)

اثار الاعلان الرسمي عن المعاهدة ردود فعلٍ عنيفة تجاه السلطة الايرانية والبريطانيين في الوقت نفسه. وقد تجلّت هذه الردود في سيلٍ من المقالات الغاضبة في الصحف الايرانية، وكذلك في مواقف وتصريحات الشخصيات السياسية الايرانية. اذ عدها العديد من الايرانيين بمثابة "انتداب لبريطانيا العظمى على فارس" (American Documents",No.741,91/21 , August 13,1919,P.699) انتداب يرقى "الى درجة الحماية (Documents on British Foreign Policy",1963,P.699) وشهدت ايران مظاهرات عارمة في مختلف انحاء البلاد، وردد المتظاهرون هتافات تقول "إن هذه

الاتفاقية باعت ايران للاجانب وجعلتها مثل مصر وفلسطين مستعمرة للغير" (كسروي،1333،ص822).

لم تقتصر المعارضة الواسعة لمعاهدة 1919 على الداخل الإيراني فقط وإنما امتدت لتشمل الخارج أيضاً. فاجواء التكتّم التي احيطت بها المفاوضات التي خصت المعاهدة والاعلان المفاجئ عنها جعل "البعثات الاجنبية الاخرى مندهشة جداً، منسبّين للوزارة الإيرانية افتقارها الى النية الحسنة، ولبريطانيا الثقة السيئة" ("American Documents", Vol11, No.741, 91/21, August 13, 1919, P.699) كما ورد في احدى الوثائق الدبلوماسية الامريكية.

كذلك ابدى السفير الفرنسي في خلال احدى لقاءاته مع الدبلوماسيين الامريكيين في طهران "عدم قناعته، وهو يأمل مساعدة الوزير الامريكي" (Cottam, 1964, P.185).

غير ان الموقف الامريكي من المعاهدة جاء اقوى واشد، وظهر ذلك واضحا من خلال البرقية الي ارسلها وزير الخارجية الامريكي الى سفيرهم في طهران " لقد سببت الاتفاقية الانكلو- فارسية انطباعاً غير مقبول لدى الرئيس ولديّ" ("American Documents", No.741, 91/23, August 13, 1919. P.700)

وشارك الوزير الامريكي زملاؤه الدبلوماسيين الاجانب في طهران انتقادهم للطابع السري الذي حكم فترة المفاوضات حول المعاهدة بين الطرفين الايراني والبريطاني. وأشار الى " ان السرية التي أستخدمت، والصمت الملاحظ بدا مناقضا للاساليب الصريحة والمكشوفة التي كان يجب ان تكون سائدة" ("American Documents", No.741, 91/23, August 13, 1919, P.700) ولعل من اكثر الامور التي اسهمت في جعل الموقف الامريكي اكثر تشددا تجاه المعاهدة هي الامتيازات النفطية التي سعت الولايات المتحدة للحصول عليها في ايران والشرق الاوسط استناداً الى مبدأ الباب المفتوح (Open Door) الذي بدأت الاوساط الامريكية تطرحه بقوة بعد الحرب العالمية الاولى في مجال السياسة النفطية الدولية، وضرورة فتح ابواب المناطق التي تخضع للدول الاخرى امام شركات النفط الامريكية (يزدي، 1358، ص 432-433؛ Bryson, 1977, PP.86-87)

لقد بات العديد من الساسة البريطانيين، ولاسيما كرزن يؤمنون ان معاهدة العام 1919 مع ايران "قد عطلت عن العمل، ان لم تكن قد ماتت" (Olson, 1981, P.248).

لذلك بدأ التفكير في اساليب جديدة لا تختلف نتائجها عما تؤدي اليه معاهدة 1919. فقبل ايام معدودات من انقلاب شباط (حوت) عام 1921 بقيادة رضا خان (رضا شاه بهلوي فيما بعد) وصلت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة بتاريخ الرابع عشر من شباط عام 1921 بعنوان "مساعدة مالية فارس" اعدّها ارميتاج سمث، الضابط البريطاني في لواء القوزاق. كانت المذكرة قد وُضعت من جانب مدير شركة النفط البريطانية، وتضمنت بنوداً عديدة اهمها، تقديم قرضٍ لايران بشرط تعيين مستشارين بريطانيين كمراقبين على المالية الايرانية، وان تتكفل الحكومة الايرانية بنفقات قوات الجندرمة المعروفة باسم "حملة بنادق جنوب فارس" التي كانت بريطانيا تتولى الانفاق عليها سابقاً ("Documents on British Foreign Policy", P.721). وأشار سمث في مذكرته "ان مقترحاتنا تمثل خلاصة الجهود لاثارة الرأسماليين البريطانيين الذين يهتمون بفارس ("Documents on British Foreign Policy", P.721).

ترافقت هذه التطورات مع اخرى تركزت في شمال البلاد، حيث اشتد زخم الحركة الوطنية بشكل واضح بعد الحرب العالمية الاولى. ففي كيلان اعلن كوجك خان (5) في الخامس من حزيران عام 1920 تشكيل "جمهورية كيلان السوفيتية الاشتراكية" (مكي، د.ت، ص 239؛ Razi, 1979, PP.72-74؛ Ivanov, 1952, P.279)

وفي اذربيجان حدثت انتفاضة مهمة بقيادة الشيخ محمد خياباني(6) الذي اعلن في الرابع والعشرين من حزيران عام 1920 عن تشكيل حكومة " آزاديستان " (مكي، د.ت، ص 18-19؛ كسروي، 1333، ص 878-879؛
 (Fatemi,1952, PP.248-249; Ivanov,1952, pp.276-277). وقد ركزت الحركتان على ضرورة طرد النفوذ الاجنبي من ايران ،وانهاء تبعية بلادهم للدول الاستعمارية الكبرى، والغاء الاتفاقيات الجائرة التي عقدها مع تلك الدول، وخصوصاً بريطانيا (كسروي، 1333، ص 878؛ مكي، د.ت، ص 239).

وامام هذه المعطيات الجديدة، داخليا وخارجيا، كانت السياسة البريطانية في ايران، وفي صلبها بالطبع امتيازاتها ومصالحها، وكما شخصت ذلك بدقة وثيقة بريطانية، امام منعطفٍ حرجٍ اصبحت فيه نهاية الدور القديم مطلوباً لبدية دورٍ جديدٍ (F.O., 371/16949, October 1931, P.140) الامر الذي قاد صناع القرار في(10) داوننغ ستريت (7) للتفكير جدياً في مصير النظام القاجاري، وضرورة اجراء "تغييرٍ من نوعٍ ما" لصالح مصالحهم الواسعة في ايران تحديداً، والشرق الاوسط عموماً.

استنتاج وتقويم

مع بداية القرن التاسع عشر كانت ايران معزولة عن الاقتصاد العالمي، لكن وصولاً الى نهاية القرن تهيأت باتجاه التعاون، او حتى الاندماج مع التركيبة الاوربية في التجارة العالمية. فالخسائر العسكرية للقاجار امام الروس والبريطانيين، قادت الى تنازلات دبلوماسية، هيأت بدورها الطريق امام اعطاء امتيازات تجارية واقتصادية، سرعان ما مهدت الى الاختراق، ومن ثم التدخل الاقتصادي للقوى الكبرى.

حقبة الامتيازات تماشت مع ظاهرتين خارجيتين تمثلتا في السعي الاوربي الحثيث لتحسين طرق المواصلات العالمية، ويحث الاوربيين، لاسيما البريطانيين المحموم عن اسواق خارجية لاستثمار الفائض الهائل من رؤوس الاموال التي بدأت تتراكم نتيجة الثورة الصناعية. وهكذا عندما بدأ ناصر الدين شاه، الذي وقع بين ضغط النفقات المتزايدة للبلاد، وقلة الواردات التي تدخل خزينته، بالبحث عن مستثمرين اجانب سعياً وراء جذب الاستثمارات الاجنبية الى بلاده، كان المستثمرون الاجانب، ولاسيما الرأسماليين البريطانيين يبحثون عن مشاريع خارجية يمكنهم استثمار فائض رؤوس اموالهم فيها.

وسارع شاهات القاجار باعطاء الدول الكبرى ولاسيما روسيا وبريطانيا سلسلة من الامتيازات، بل وامتد ذلك ليشمل دولاً كثيرة تنافست في السيطرة على الاقتصاد الايراني، وربطه بعجلتها لتحقيق مصالحها. وسرعان ما سرى مفعول هذه الامتيازات الى البنى الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وهكذا غدت ايران في اواخر العهد القاجاري حلبة لصراعٍ عنيفٍ بين كل من روسيا القيصرية وبريطانيا ما لبثت ان انضمت اليهما، وبدرجة اقل، قوى دولية اخرى. ويمكن القول ان هذا التنافس بين القوتين الكبيرتين مثل احد العناصر الاساسية التي وجهت مسار الاحداث السياسية في ايران، وحددت اتجاهات التطور الاقتصادي والاجتماعي فيها خلال تأريخها الحديث، وبالقدر نفسه مثل قيوداً ثقيلتاً على صناع القرار في ايران طوال القرن التاسع عشر والعقود الاولى من القرن العشرين.

كانت مكاسب بريطانيا وروسيا في ايران كبيرة جداً. وكان تغلغلها الاقتصادي مقدمة لمكاسب سياسية كثيرة ومتشعبة. وكان بوسع بريطانيا ان تتوسع اكثر فاكثر لكن روسيا كانت تقف بوجهها، بيد انه بمرور الوقت تمكن البريطانيون من تحطيط الروس في هذا المجال، في حالات عديدة.

غير انه يمكن القول انه حالما تطلبت مصلحة الدولتين المتنافستين الاتفاق في حالات معينة، لاسيما مواجهتهما خطر بروز منافسين جدد لهما على مواقع النفوذ في ايران، او محاولة الحصول على امتيازات اقتصادية ومالية اسوة بالبريطانيين والروس، فان القطبان اللدودان كانا يسارعان لتسوية خلافاتهما، والتصرف وفقاً لمصالحهما، والاشارة كثيرة في هذا الخصوص. فعلى الرغم من حاجة ايران الماسة للسكك الحديدية، مثلاً، بشكل يفوق حاجة العراق عشرات المرات، الا ان لندن وبطرسبورغ اتفقتا ضمناً على منع انشاء ومد خطوط سكك الحديد في ايران الا في الحدود التي تخدم مصالحهما في هذا البلد. فقد كانت تجربة نابليون لغزو الهند عبر ايران مازالت ماثلة في اذهان البريطانيين، وكان من مصلحة الروس بدورهم منع الدول الاخرى من مد نفوذها الى الاقاليم الشمالية من ايران التي عدتها منطقة مغلقة على مصالحها. كما ان معاهدة تقسيم مناطق النفوذ بين البريطانيين والروس في العام 1907 دخلت في اطار التوافق السياسي والدبلوماسي بين الدولتين الكبيرتين.

وليس ادعاءً القول ان المنافسة المريرة بين الروس والبريطانيين هي التي سمحت لايران ان تحتفظ بنوع من استقلالها الشكلي او الهش، خاصة وان عدداً من حكام وساسة ايران كانوا يحسنون المناورة بين الجانبين.

وقد حاول تيار في السياسة الايرانية، امام شدة التدخل الاجنبي الذي طال كل مفاصل الدولة والمجتمع في ايران، تبني استراتيجية القوة الثالثة حينما قرر اللجوء الى المانيا كقوة توازي بريطانيا وروسيا في ايران، غير ان الحزم الذي ابداه البريطانيون والروس في وجه هذه المحاولات حال دون تحقيق نتائج فعالة في هذا المجال.

ادى التحدي الغربي المتمثل بالاختراق الاقتصادي ونظام الامتيازات الى محاولة القاجار الاستجابة لتلك التحديات ببرامج طموحة للغاية تضمن لايران الاخذ باسباب النهضة الحديثة، لكن لم يقدر لهذه البرامج ان تصل الى نهاياتها الطبيعية، بل تعرضت لانتكاسات مؤلمة، كما في تجربتي عباس مرزا (1788-1833) ومرزا تقى خان فراهاني المعروف باسم امير كبير (1807-1851).

بالمقابل فان التغلغل الغربي، والاتصال بالسوق الرأسمالية العالمية، وتفاقم ازمة الانتاج الحرفي، ونمو التجارة الخارجية، وتغير الواقع الزراعي، وتوسيع شبكة التلغراف التي انهدت عزلة ايران مع العالم الخارجي، وسمحت بدخول الافكار والمفاهيم الاوربية الحديثة الى البلاد، وظهور فئات اجتماعية جديدة، اسهمت كلها في ازدياد وزن السوق في الحياة السياسية للبلاد، والى تفاقم التناقضات الاجتماعية. ولعل من ابرز نتائج تلك التغيرات ظهور طبقة وسطى غدت تنمو وفق ايقاع سريع للغاية، وباتت اهدافها، وبالتالي مصالحها، تتناقض تدريجياً مع نظام القاجار الاقطاعي.

فلا غرابة ان نجد اوساطاً عديدة منها مستعدة للانخراط في اي حركة من شأنها تقويض النظام القاجاري المنحل، حتى ولو كانت هذه الحركات تمثل طابعاً غريباً في بابها، كما هو الحال مع الحركة البابية التي ايدها الكثير من الحرفيين، لانها دعت الى مقاومة الاستبداد الشاهنشاهي، والسيطرة الاجنبية، والى حرية التجارة واصلاح طرق المواصلات.

وقاد فشل القاجار في الاستجابة للتحدي الغربي، وانقياد عمليات التحديث والتجديد نحو اتجاهات مغايرة تماماً لتلك التي استهدفتها في البداية، الى اتجاه الدولة نحو مزيد من القمع تجاه المجتمع بدلاً من تقوية المجتمع في مواجهة الضغوط الغربية. وبالمقابل تم منح المزيد من الامتيازات للاجانب، وتعمق التغلغل الغربي في البلاد اكثر فاكثراً، مما عمق التناقض بين نظام القاجار والمجتمع، الامر الذي كان يُنبئ بأن تغييراً جذرياً بات يلوح في الافق، قد يعصف بهذا النظام والوساط التي تقف وراءه. وهذا

ما جعل من قوى داخلية وخارجية معينة تميل الى تغيير من نوع ما، يحول دون اتجاه الاحداث بالصد من مصالحها. وهذه حقيقة موضوعية يجب الوقوف عندها عند تقويم التغيير الذي شهدته ايران في اواسط العقد الثالث من القرن العشرين عندما قام رضا خان بانقلابه الشهير في شباط عام 1921.

الهوامش

1- عُرفت تاريخياً ايضاً بأسم " حملة بطرس على ايران".

2- نقل المؤرخ الالماني بيكير هذه الوثائق عن الكتاب الازرق الذي اصدره اللورد سالزبوري عن ظروف وملابسات امتياز رويتر.

3- نشبت الحرب الايرانية- الروسية الاولى عام 1804 وانتهت العام 1813 بتوقيع معاهدة كولستان التي تألفت من 11 مادة، بموجبها تنازلت ايران لروسيا عن الكثير من الاراضي، ومنحتها امتيازات كبيرة.

(تيموري، 1332، ص 239؛ Ramazni, 1966, p.45؛ Hurwitz, 1959, PP.84-86)

4- بموجب اتفاقية عام 1933 اصبحت حصة ايران السنوية من الارباح الصافية 20%، وترتب على شركة النفط ايضاً ان تدفع 4 شلنات عن كل طن من النفط يُباع او يُصدر الى الخارج، وان لا تتخفف الضرائب دون الـ 750.000 جنيه استرليني.

5- شارك كوجك خان في الثورة الدستورية. قاد في الحرب العالمية الاولى الحركة التي عرفت باسم "الجنكالية" اي الغابة، لان اعضائها اتخذوا من غابات كيلان مقراً لهم. تعاونت الحركة مع الالمان والعثمانيين. (فخراي، 1344؛ بيك، 1339، ص 171؛ Cottam, 1964, P.104; Abrahamian, 1982, P.161)

6- من اسرة تجارية معروفة، زار منذ صباه روسيا، واحتك هناك بالافكار الاشتراكية. أُنتخب نائباً عن اذربيجان في المجلس الثاني لعام 1909. وقف بثبات ضد كل انواع التدخل الاجنبي في ايران. ادى دوراً بارزاً في الثورة الدستورية، وشارك بقوة في مواجهة القوات العثمانية والروسية التي احتلت شمال ايران في الحرب العالمية الاولى. ("جند نفر دوستان واشنايان او"، 1304، ص 23-25؛ كسروي، 1333، ص 894-897؛ مكي، د، ص 12-16؛ Abrahamian, 1982, PP.112-113).

7- مقر الحكومة البريطانية في لندن.

المصادر والمراجع

الوثائق

الوثائق غير المنشورة

الوثائق البريطانية

F.O. 371/15411, (October 1877): from British Consul in Tehran to F.O.

F.O. 371 /15411, (October 1931): From British Consul in Tehran to F.O.

F, O., 371/16949, (October 1931): The Future of Persia.

I.O.R.L/ P+S/10/482, (March 1915): p. Cox to I.O. tel. No. 496.

I.O.R.L/ P+S/10/482, (March 13, 1915): p. Cox to I.O. tel. No. 497.

I.O.R.L/ P+S/10/482, (March 13, 1915): p. Cox to I.O. tel. No. 500.

I.O.R.L/ P+S/10/482, (April 19, 1915): p. Cox to I.O. tel. No. 919.

I.O.R.L/ P+S/10/482, (April 20, 1915): p. Cox to I.O. tel. No. 919.

الوثائق المنشورة

الوثائق البريطانية

" Documents on British Foreign Policy 1919-1939"(1963): First Series, Vol. XIII, London.

" Documents on British Foreign policy 1919 -1939 "(1963): First Series, Vol,1V, London.

الوثائق الامريكية

" American Documents" (August 11, 1919): Vol.II, The Minister in Persia to the Secretary of State, tel. No. 741, 91/21.

"American Documents" (August 13, 1919): Vol.II, The Minister in Persia to the Secretary of State, tel. No. 741, 91/21.

"American Documents" (August 13, 1919): Vol.II, The Minister in Persia to the Secretary of State, tel. No. 741, 91/23.

المراجع الوثائقية

Aitchison, C.U(1933): A collection of Treaties, Engagements and Sands relating to India and neighboring countries, Vol. XIII, Calcutta.

Bryson, T.A(1977): American Diplomatic relation with the Middle East 1748 - 1975, A survey, New Jersey.

Hurwitz, G (1959): Diplomacy in the Near and Middle East. A Documentary record 1535-1914, Vol.1, Princeton.

الرسائل والاطروحات

باللغة العربية

الاحبابي، نصيف جاسم عباس(1989): العلاقات بين ايران والمانيا النازية 1933-1945، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاداب، بغداد.

العاني، عبد المجيد عبد الحميد(1984): السياسة البريطانية تجاه الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد.

المشاخي، علي خضير(1987): ايران في عهد ناصر الدين شاه 1848-1896، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاداب، بغداد.

باللغة الانجليزية

_ Sadeghi, Ghafur (1971): An Historical Analysis of the development of the administrative structure of higher education in Iran from 1900–1971(PhD), Michigan.

المصادر والمراجع الفارسية

افشار، محمود محمود(1336): تاريخ روابط سياسي ايران وانكليس در قرن نوزدهم ميلادي، جلد دوم، جاب دوم، تهران.

افشار، محمود محمود(1336): تاريخ روابط سياسي ايران وانكليس در قرن نوزدهم ميلادي، جلد هشتم، جاب چهارم، تهران.

بيك، اسد(1339): نفت و خون در شرق، ترجمه محمد حسين جهانباني، تهران.

تيموري، ابراهيم(1332): عصر بي خيري ياتاريخ امتيازات در ايران، تهران.

بارسانيان، م(د.ت): دربويه تاريخ ايران وبهتر بشناسيم ، دانشجوان ايران در امريكا.

"جند نفر دوستان واشنايان او. شرح حال واقدامات شيخ محمد خياباني"(1304): برلين.

ساتن، ال(1335): رضا شاه كبير يا ايران نو ، ترجمه عبد العظيم صبوري ، تهران.

ساساني، خان ملك(1338): سياستكران دوره قاجارية، جلد اول، تهران.

شوستر، موركان(1344): اختناق ايران، ترجمه ابو الحسن موسوي شوستري، تهران.

طاهري، ابو القاسم(1345): تاريخ روابط بازرگاني وسياسي ايران وانكليس، جلد دوم، تهران.

فخرائي، ابراهيم(1344): مرزا كوچك خان سردار جنك، تهران.

جميل قوزانلو، (1310): تاريخ نظامي ايران، جلد دوم، تهران.

كسروي، احمد(1333): تاريخ هيجه سالة از ريجان بازمانده تاريخ مشروطيت ايران ، جاب دوم، تهران.

كسروي، احمد(1446): تاريخ مشروطه ايران، جاب هفتم ، تهران.

معزي، نجفي قلى حسام(د.ت): تاريخ روابط سياسي ايران بادنيا از هخامنش تا تحولات اخير، جلد اول ، تهران.

مكي، حسين(د.ت): تاريخ بيست سالة ايران، جلد اول، تهران.

همداني، عبد الله رازي(1917): تاريخ ايران از ازمنه باستاني تا سال 1314 هجري ، تهران .

يزدي، محمود افشار(1358): سياست اوربا در ايران، ترجمه سيد ضياء الدين دبشيري، تهران.

المصادر العربية والمعربة

- ابراهيميان، ارفند(1980): "ايران 1980-1900"، ترجمة مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت.
- احمد، كمال مظهر(1980): محاضرات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر (مطبوعة على الرونيو)، بغداد.
- احمد، كمال مظهر(1985): دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، بغداد.
- الكسييف، م. واخرون(1974): موجز تاريخ الاتحاد السوفييتي، ترجمة محمد الجندي، موسكو.
- امين، عبد الامير محمد(1977): المصالح البريطانية في الخليج العربي 1747-1778، ترجمة هاشم كاطع لازم، بغداد.
- بوريل، ر. م(1977): الخليج العربي، ترجمة مكي حبيب المؤمن، بغداد.
- البيضاوي، خيرت(1954): ايران ترقص على كف عفريت، بيروت.
- جمعة، بديع واحمد الخولي(1967): تاريخ الصفويين وحضارتهم، ج1، القاهرة.
- الجواري، اسعد محمد زيدان(1990): سياسة ايران الخارجية في عهد احمد شاه 1909-1925، البصرة.
- حتي، فيليب(1975): موجز تاريخ الشرق الاوسط، ترجمة انيس فريحة، بيروت.
- الداوود، محمود علي(د.ت): الخليج العربي والعلاقات الدولية 1890-1914، ج1، القاهرة .
- الريعي، هيفاء عبد العزيز(1979): غزاة في الخليج، الموصل.
- زايد، محمد سعد الدين(1955): المشكلات الحديثة في الشرق الاوسط ، القاهرة.
- شتا، ابراهيم الدسوقي(1979): الثورة الايرانية. الجذور الايديولوجية، بيروت.
- شويل، فوزي خلف(1985): ايران في سنوات الحرب العالمية الاولى، البصرة.
- صاغية، حازم(1978): صراع الاسلام والبتترول في ايران، بيروت.
- الصراف، زكي(1978): المقالة الصحفية في الادب الفارسي ، بغداد .
- صفري، حميد(1969): النفط يستعيد ايران ، ترجمة عبد الرزاق الصافي ، بغداد.
- العابد، صالح محمد(1979): موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي 1798-1810، بغداد.

- عبد الرحمن، محمد كامل محمد(1988): سياسة ايران الخارجية في عهد رضا شاه، 1925-1941، البصرة.
- عيسوي، شارل ومحمد يجاني(1966): اقتصاديات البترول في الشرق الاوسط، ترجمة احمد فراج واخرون، القاهرة.
- العيلة، محمد حسن(1986): اواسط اسيا الاسلامية بين الانقراض الروسي والحذر البريطاني، الدوحة.
- فرهمند، مهريان(1984): الثورة المسروقة في ايران، تعريب مركز البحوث والمعلومات، بغداد.
- قاسم، جمال زكريا(1985): دراسة لتاريخ الامارات العربية في عصر التوسع الاوربي الاول 1507-1840، القاهرة.
- لنشوفسكي، جورج(1975): لشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر الخياط، بغداد.
- لوريمر، ج.ج.د.ت)، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمة قسم الترجمة بمكتب امير دولة قطر، ج1.
- _هرشلاغ، ز.بي(1973): مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، بيروت.

المصادر باللغة الانجليزية

- Abrahamian, E. (1982): Iran between two revolutions, New Jersey.
- Ahmad, Ishtiaq (1974): Anglo- Iranian relations 1905 -1919. Bombay.
- Algar, H. (1973): Mirza Malkum Khan, A study of the history of Iranian Modernism, London.
- Cities and Trade. Council Amanat, A (1983): Abbot on Economy and Society of Iran 1866-1847, London.
- Avery, P. (1965): Modern Iran, London.
- Avery, A. And J. B. Simmons (1980): Persia on a cross of Silver, in: " Towards A Modern Iran, Studies in Thought, Politics and Society", (ed) E. Kedourie and S. Haim, Frank Cass, New York.
- Benjamin, S.G.W(1987): Persia and The Persian, London.
- Bill, James. A (1984): The Politics of Iran, Groups, Classes and Modernization. Ohio.
- Brown, G. E (1910): The Persian revolution of 1905--1909, London.
- Bullard, R (1964): Britain and the Middle East from the earliest times to 1963, London.
- Cottam, R (1964): Nationalism in Iran, Pittsburgh (U. S. A).

- Curzon, G.N(1966): Persia and the Persian Question, Vol. 1, second impression, London.
- Enther, M.L. (1965): Russo- Persian Commercial Relations 1828-1914 Gainesville, Florida.
- Essawi, Ch (1971): The Economic history of Ira, Chicago.
- Fatemi, N. S. (1952): Diplomatic history of Persia 1917-1923. Anglo – Russian Politics in Iran, New York.
- Jabari, Ahmad and Robert Olson (ed) (1981): Essay on A revolution in the making, Lexington, Kentucky.
- Jazani, B. (1980): Capitalism and revolution in Iran, London.
- Kazemzadeh, K (1968): Russia and British in Iran 1864-1914. A study in Imperialism, New Haven.
- Keddie, N. (1966): Religion and Rebellion in Iran, The Tobacco protest of 1892, London.
- Lockhart, L. (1985): The fall of the Safavid dynasty and the Afghan occupation of Persia, Cambridge.
- Marlow, J. (1962): The Gulf in the twentieth century, London.
- Mcdaniel, Robert A. (1974): The Shuster Mission and the Persian Constitutional, Minneapolis.
- Niromand, Bahman (1969): The New Imperialism in Action, New York & London.
- Olson, W.M(1981): Anglo- Iranian relations during World War One, London.
- Ramazani, R. (1966): The foreign policy of Iran 1500-1941. A developing Nation in world affairs, Virginia.
- Searight, Sarah (1979): The British in the Middle East, London.
- Shuster, W.N(1912): The strangling of Persia, New York.
- Sutton, L. P. Elwell (1958): Persian Oil. A study in power Politics, London.
- Sykes, P. (1933): A history of Persia, Vol.X1111, Calcutta.
- Upton, J. (1961): The history of Modem Iran. An Interpretation, Cambridge.
- Wilber, Donald (1955): Iran Past and Present, New Jersey.

Wilber, Donald (1961): Reza Shah Pahlavi: The Resurrection and Reconstruction of Iran, New York.

Zemskovo, I. N and Others (1969): History of Soviet foreign policy 1917-1945, Vol,1, Moscow.

المصادر باللغة الروسية

Ageev, S.L(1971): Iran : Vneshnaya Politicai problem Nizavimosti (1925–1941) , Moskva.

(اغاييف، س(1971): ايران : السياسة الخارجية ومشاكل الاستقلال (1925–1941) ، موسكو . باللغة الروسية).

_ Aliev, S. M(ed)(1975): "Sovremenaya Iran", Moskva.

(علييف، س.م(1975): ايران المعاصرة،موسكو.باللغة الروسية).

_ "Iran. Ochirk noveyshey histori "(1971): Moskva.

(ايران . موجز التاريخ المعاصر ، موسكو ، 1971 ، باللغة الروسية).

Ivanov, M.S(1952): Ochirk Irana, Moskva.

(ايفانوف، م.س(1952): موجز تاريخ ايران، موسكو . باللغة الروسية).

_ KulaginaL, M. (1981): Ekspansia Angliskovo Imperialism V Iran V Kontse X1x– Nachalex V, Moskva.

(كولاجين، ل.م(1981): تغلغل الاستعمار الانكليزي في ايران في نهاية القرن التاسع عشر – بداية القرن العشرين ، موسكو ، باللغة الروسية).

_ Lazarev, M (1964): Kurdistan I Kurds Kaya problema, Moskva.

(لازاريف، م.س(1964): كردستان والمشكلة الكردية ، موسكو . باللغة الروسية).

المصادر باللغة الالمانية

_ Jeager, Th (1916): Persies und die persische Frage, Weimar.

(بيكر، ذ(1916): الفرس والمسألة الفارسية، فايمار).

البحوث والدراسات

المصادر العربية

_ ابراهاميان، ارفند(1980): خلفيات وعوامل الثورة الدستورية 1906 ، في: "ايران 1900–1980" ، ترجمة مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت.

- _ الخصوصي، بدر الدين(1979) النشاط الروسي في الخليج العربي 1887-1907، " مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية "، السنة الخامسة، العدد 18، الكويت.
- عبد البخيت، نوري (1979): معاهدة 1970 بين روسيا وانكلترا حول ايران وافغانستان، "مجلة كلية الاداب"، العدد14، البصرة.
- _ عبدالبخيت، نوري(1980): روسيا ومشروع سكة حديد بغداد، " مجلة المؤرخ العربي " ، العدد15 ،بغداد.
- _ عبدالبخيت، نوري(1983): من تاريخ النفوذ الامريكي في ايران " مجلة الخليج العربي " ، المجلد 15، العدد1 ، البصرة.
- المصادر الانجليزية

- Abrahamian, E (December 1968): The Crowd in Iranian Politics 1905 1953, "past and Present". No. 41.
- Gilbar, Gad G (1986): The opening up of Qajar Iran: Some economic and social aspects, " Bulletin of school of Oriental and African studies", Vol. XLIX, part 1.
- Greaves, R.L(1980): Some aspects of the Anglo – Russian convention and its working in Persia 1907-1911,"Bulletin of Oriental and African Studies " London, Vol. XXX1, part1.
- Helfgot, Leonard.M(1980): The structural foundations of the national Minority problem in revolutionary Iran, " Iranian Studies", Vol.X111, Nos.1-4.
- Keddie, N.R(1973): Towards A social Economic history of eighteenth-century Iran. "Iranian Studies " Vol. V, v, Nos. 2-3.
- Nashat, Guity (November 1981): from Bazaar to Market: Foreign trade and Economic development in nineteenth century Iran, "Iranian Studies ", Vol. XIV, No.2.
- Nouraie, M. FersHITE (Autumn 1974): The Constitutional ideas of A Shiite Mujtahid Husayn Naini, " Iranian Studies "، Vol. 111, No.4.
- Razi, G. Hossein (Winter1979): Genesis of party in Iran. A Case study of the interaction between the system and political parties, " Iranian Studies " Vol. III, No. 2.
- Sheik Al- Islam, A. Reza (Winter 1971): The Sale of Honorary Titles in Qajar Iran 1858 – 1896, " Iranian Studies ". No. 6.